ما اختاره ابن بابشاذ ورجحه من مسائل نحوية في كتابه (شرحُ المقدِّمةِ المُحْسِبة) جمعًا ودراسةً

إعداد الدكتورة

هند فوزي حسن عيسى

مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة

جامعة الأزهر

ما اختاره ابن بابشاذ ورجحه من مسائل نحوية في كتابه (شرحُ المقدِّمةِ المُحْسِبَة) جمعًا ودراسةً

هند فوزي حسن عيسى

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

البريد الإلكتروني: dd7778889@gmail.com

الملخص:

البحث يلقي الضوء على المسائل النحوية التي اختارها ابن بابشاذ ورجحها في كتابه (شرحُ المقدِّمةِ المُحْسِبَة) ، وتكمن أهمية هذا الموضوع في أنه محاولة للكشف عن فكر هذا العالم النحوي صاحب الجهود الكبيرة في علم النحو ، فدراسة ما اختاره يكشف عن مذهبه النحوي ، وعن معرفة الآراء التي رجحها واعتمدها ، وقد اعتمدت في هذا البحث على منهجين : المنهج الاستقرائي حيث قمت بإحصاء المسائل التي اختارها ابن بابشاذ واعتمدها ، والمنهج التحليلي: قمت بدراسة المسائل – التي اختارها– من كتب النحو المختلفة ، ومن النتائج التي توصل إليها البحث: موافقة ابن بابشاذ للبصريين في معظم المسائل التي ناقشها في كتابه، دقة ابن بابشاذ وأمانته في نسبة الآراء لأصحابها، اعتماده على السماع والقياس مع كثرة الشواهد الشعرية و النثرية في كتابه.

الكلمات المفتاحية: اختار – ابن بابشاذ– مسائل – نحوية – شرح – المقدمة – المحسبة.

What Ibn Babshadh chose and preferred regarding the grammatical issues in his book (Explanation of the calculated introduction) Collect and study

By: Hind Fawzi Hassan Issa
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies, Al-Azhar University, Cairo, Egypt
Email: dd7778889@gmail.com

abstract:

The research sheds light on the grammatical issues that Ibn Babshadh chose and preferred in his book (Explanation of the Mahsiyya Introduction). The importance of this topic lies in that it is an attempt to reveal the thought of this grammatical scholar who has made great efforts in the science of grammar. Studying what he chose reveals his grammatical doctrine, and his Knowing the opinions that he preferred and adopted. In this research, I relied on two approaches: the inductive approach, where I enumerated the issues that Ibn Babshadh chose and adopted, and the analytical approach: I studied the issues - that he chose - from various grammar books, and among the results that the research reached: Ibn Babshadh's agreement. Babshadh to the Basrians in most of the issues he discussed in his book, Ibn Babshadh's accuracy and honesty in attributing opinions to their owners, his reliance on hearing and analogy with the abundance of poetic and prose evidence in his book.

Keywords: Akhtar - Ibn Babshadh - Issues - Grammatical - Explanation - Introduction - Al-Muhasaba.

.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذي كان بعباده خبيرًا بصيرًا، وتبارك الذي جعل في السماء بروجًا وجعل فيها سراجًا وقمرًا منيرًا، والصلاة والسلام على خير من بعثه ربه هاديًا ومبشرًا ونذيرًا.

وبعد...

فعنوان هذا البحث: (ما اختاره ابن بابشاذ ورجّحه من مسائلَ نحوية في كتابه شرح المقدمة المحسبة) جمعًا ودراسةً. والبحث يلقي الضوء على المسائل النحوية التي اختارها ابن بابشاذ - ت ٤٦٩ هـ - ورجّحها في كتابه (شرح المقدمة المحسبة). وتكمن أهمية هذا الموضوع في أنه محاولة للكشف عن فكر هذا العالم النحويّ صاحب الجهود الكبيرة في علم النحو، وإمام عصره فيه، فدراسة ما اختاره يكشف عن مذهبه النحويّ، وعن معرفة الآراء النحوية التي رجّحها واعتمدها.

وقد حرص هذا العالم الجليل على الاختصار والسهولة في اختياراته، والتيسير في الشرح والمناقشة والرد، ولم يترك بابًا من أبواب النحو، ولا مبحثًا من مباحثه الدقيقة إلا وتكلم فيه، ممّا يجعل اختياراته وترجيحاته في المسائل النحوية لا تقل أهمية عما أورده الإمام أبو البركات في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) ولا غرو في ذلك؛ فاجتهاداته سابقة لاجتهادات أبي البركات الأنباري. وقد اعتمدت في هذا البحث على منهجين:

١ -المنهج الاستقرائي: قمت بإحصاء المسائل التي اختارها ابن بابشاذ، ثم قمت بتصنيفها على حسب ورودها في كتابه.

٢-المنهج التحليلي: قمت بدراسة وتحليل المسائل التي اختارها ورجّحها ابن بابشاذ. فجاء البحث مشتملًا على مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة.

المقدمة: وفيها أهمية البحث والمنهج المتبع والخطة.

التمهيد: وفيه تحدثت عن ابن بابشاذ وعن كتابه (شرح المقدمة المحسبة)

المبحث الأول: وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول** وفيه أربع مسائل:
  - الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم.
  - الضمير في (إياك) وأخواتها.
  - ارتفاع الاسم بعد (إذا).
  - علة بناء (الآن).
- **المطلب الثاني** وفيه أيضًا أربع مسائل:
  - (نعم وبئس) بين الفعلية والاسمية.
  - (أفعلَ) في التعجب هل هو اسم أم فعل؟
  - (لن) مفردة أم مركبة؟
  - (مهما) وخلاف النحاة فيها.

المبحث الثاني: وفيه أيضا مطلبان

- **المطلب الأول** وفيه ثلاث مسائل:
  - حكم تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفًا.
  - القول في ناصب المستثنى بعد (إلا).
  - حكم تقديم خبر (ليس) عليها.

- **المطلب الثاني** وفيه أيضًا ثلاث مسائل:
  - توسط (ظن) وأخواتها بين معموليها.
  - حكم الاقتصار على المفعول الأول في باب (أعلم- وأرى)
  - (كلا- وكلتا) مفردان أم مثنيان؟
- **الخاتمة**: وفيها أهم نتائج هذا البحث، ثم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها، مع عمل فهرس للموضوعات في نهاية البحث.

واللهَ اسألُ التوفيقَ والفوزَ والرشادَ.

وصلِّ اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

أولاً: التعريف بابن بابشاذ [1]:

اسمه: طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سليمان بن إبراهيم الجوهري، أبو الحسن النحويّ المصريّ. إمام عصره في علم النحو.

مولده ونشأته:

لم تذكر كتب التراجم شيئًا عن مولده، لكنهم أجمعوا على أنه كان إمام عصره في النحو، كما ذكروا أنه كان فصيح اللسان، جيّد التصنيف، حلو العبارة وسلسها، وأحد الأئمة البارزين في علوم العربية والإسلام. وأصله من العراق من الديلم. نشأ في بيت علم، فكان محبًّا للعلم حريصًا عليه، وانتقل جده إلى مصر، فولد في مصر وعاش فيها، ثم دخل بغداد تاجرًا للجوهر، طالبًا للعلم فأخذ عن علمائها، ثم رجع إلى مصر فعاش فيها وانقطع للتدريس، فدرّس في المساجد وكان من أكابر النحويين في عصره. عُرف بالتدين وذكروا أنه كان حسن السيرة، منتفَعًا به وبتصانيفه، وولي متأملًا في ديوان الإنشاء بالقاهرة، يتأمل ما يصدر منه من السجلات فيصلح ما فيها من خطأ، فكانت وظيفته إصلاح المكاتبات التي توزع على الآفاق وكان يُعطى مقابل ذلك خمسين دينارًا كل شهر. وتزهد في آخر حياته فاستعفي من ذلك واشتغل بالعبادة والمطالعة. ولزم منارة جامع عمرو بن العاص[2].

---

(١) - ترجمة ابن بابشاذ في هذه المراجع: معجم الأدباء ٤/ ١٤٥٦، وإنباه الرواة ٢/ ٩٥، والدر الثمين ١/ ٤٠٠، ووفيات الأعيان ٢/ ٥١٥ وتاريخ الإسلام ١٠/ ٢٧٨، وسير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٣٩، والوافي بالوفيات ١٦/ ٢٢٤، والبلغة ١/ ١٦١، وبغية الوعاة ١/ ٥٩، وقلادة النحر ٣/ ٤٥٨، وسلم الوصول ٢/ ١٨١، وديوان الإسلام ١/ ٣٣٢، والأعلام، ٣/ ٢٢٠، ومعجم حفاظ القرآن ٢/ ٣١٢، ومعجم المؤلفين ٥/ ٣٢، والموسوعة الميسرة ٢/ ١٠٧٣.

(٢) - معجم الأدباء ٤/ ١٤٥٦، وإنباه الرواة ٢/ ٩٥، ووفيات الأعيان ٢/ ٥١٥، والأعلام ٣/ ٢٢٠، ومعجم المؤلفين ٥/ ٣٢.

آثاره العلمية:

تـرك ابـن بابشـاذ مجموعـة مـن الكتـب المفيـدة التـي أقبـل عليهـا العلمـاء، وتنـاولوا بعضها بالشرح والدراسة، ومن هذه الكتب:

- شرح كتاب الأصول في النحو.
- المفيد في النحو.
- النخبة.
- شرح جمل الزجاجي الذي قيل عنه لم يصنف في النحو أنفع منه لكونه جمع المسائل.
- كتاب المحنة مختصر في النحو.
- كتاب شرح المحنة.
- التعليقة، وهي من الكتب المفقودة ويقال إنها بلغت خمسـة عشـر مجلدًا وقد سـماها تلامذته من بعده (تعليق الغرفة).
- ثم كتاب المقدمة المشهورة التي شرحها هو بنفسه ولاقت استحسانًا كبيرًا من العلماء فأقبلوا عليها شارحين حتى بلغت شروحها ثلاثة عشر شرحًا[١].

شيوخه:

عـاش ابـن بابشـاذ بمصـر، وانقطـع للعلـم، فأخـذ عـن عـدد مـن العلمـاء في علـوم مختلفـة، وأول العلمـاء الـذي أخـذ عـنهم ابـن بابشـاذ هـو والـده أبـو الفـتح أحمـد بـن بابشاذ الذي كان واحدًا من أئمة القراءات في عصره.

- كما أخذ عن ابن المباشر، أبو نصر القاسم بن محمد بن المباشر الواسطي[٢].
- وأخذ عن أبي الحسـن علي بن إبراهيم بن سـعيد الحوفي، أحد علماء التفسـير (ت

(١) – ينظر إنباه الرواة ٢/ ٩٥، والدر الثمين ١/ ٤٠١، والبلغة ١/ ١٦١، وبغية الوعاة ٢٠/ ١٧، والأعلام ٣/ ٢٢٠.

(٢) – الموسوعة الميسرة ٢/ ١٠٧٣.

٤٣٠هـ) وصاحب (إعراب القرآن)[١].

- وقيل إنه أخذ عن الخطيب التبريزي، يحيى بن علي الشيباني أحد أعلام النحو واللغة والأدب (ت٥٠٢) [٢].

تلاميذه:

تصدر ابن بابشاذ للإقراء بجامع عمرو بن العاص بعد وفاة شيخه الحوفي، فأخذ عنه عدد كبير من الطلاب أذكر بعض هؤلاء الطلاب:

-أخذ عنه ابن الفحام، وأبو القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر الصقلي، عالم القراءات المشهور صاحب كتاب (التجويد في القراءات)، وشارح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، وهو الذي طلب من ابن بابشاذ أن يشرح له مقدمته في النحو فأملى عليه شرحها[٣].

- أبو بكر الزبيدي الإشبيليّ النحويّ (ت٥٠١هـ) [٤] .

- ابن الحصار أبو القاسم خلف بن إبراهيم بن خلف المقرئ إمام القراءات (ت٥١١هـ).

- أبو عبد الله محمد بن بركات بن هلال السعدي، وقيل السعيدي، شيخ مصر في النحو والأدب ت(٥٢٠هـ). [٥]

كلام العلماء فيه:

هناك نقول كثيرة مبثوثة في ثنايا كتب النحو تدلّ على أنه كان إمامًا في علم النحو، أذكر بعضها:

---

(١) - إنباه الرواة ١/ ٤٢.

(٢) - قلادة النحر ٤/ ١١.

(٣) - سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٣٩، ومعجم حفاظ القرآن ٢/ ٣١٢.

(٤) - المقفى الكبير ٦/ ٢٢٥.

(٥) - إنباه الرواة ٢/ ٧٨، وتاريخ الإسلام ١٠/ ٢٧٨، والبلغة ١/ ١٦١.

قال عنه ياقوت الحموي: "أحد الأئمة في هذا الشأن والأعلام في علوم العربية وفصاحة اللسان" [١]، وقال عنه صاحب الدر الثمين: "أحد أئمة الأدب في علوم العربية وفصاحة اللسان، جيد التصنيف، حلو العبارة وسلسها" [٢]، وقال عنه ابن خلكان: "كان هو بمصر إمام عصره في علم النحو" [٣]، وقال عنه الزركلي: "إمام عصره في علم النحو" [٤]، إلى غير ذلك من أقوال العلماء التي تؤكد أنه كان حقًّا إمام عصره في علم النحو.

وفاته:

تزهد رحمه الله في آخر حياته واشتغل بالعبادة والمطالعة، ولزم منارة جامع عمرو بن العاص، وقيل إنه خرج في ليلة مقمرة لشيء عرض له، وفي عينيه بقية من النوم، فسقط من المنارة إلى سطح الجامع فمات رحمه الله سنة (٤٦٩هـ) [٥] وقد رزق الشهادة.

---

(١) – معجم الأدباء ٤/ ١٤٥٦.

(٢) – الدر الثمين ١/ ٤٠٠.

(٣) – وفيات الأعيان ٢/ ٥١٥.

(٤) – الأعلام ٣/ ٢٢٠.

(٥) كل المراجع التي تحدثت عن ابن بابشاذ ذكرت سبب وفاته وقد تقدم ذكرها.

ثانيا: كتاب (شرح المقدمة المحسبة):

كل كتب التراجم التي ترجمت لابن بابشاذ نسبت هذا الشرح له، ويقال إن تلميذه ابن الفحام هو الذي طلب منه أن يشرح له مقدمته في النحو فأملى عليه شرحها[1].

واشتمل (شرح المقدمة المحسبة) على مباحثَ كثيرةٍ، وامتاز بحسن التنظيم. والناظر فيه يدرك من أول صفحة شدة حماس ابن بابشاذ للبصريين، وانتصاره لهم فهو بصريّ المذهب بكل وضوح، وأثناء مناقشة المسائل الخلافية ينسب نفسه لهم، ويسميهم أصحابه، وأحيانا يقول (أصحابنا)، أو يقول: عند المحققين من أصحابنا.

وكان دائم التأييد لسيبويه في مواضعَ كثيرة من اختياراته، موافقًا له مكثرًا من الاستشهاد بآرائه واصفًا رأيه بأنه الرأي الصحيح، أو المعتمد عليه، وقد أطال في الدفاع عنه وتفنيد كل رأي يخالفه، ولو وجد رأيًا لسيبويه لا يوافقه – وهذا بالتأكيد نادر– لم يضعفه بل يصفه بأنه الظاهر من كلام سيبويه.

وكان ابن بابشاذ يحرص على ذكر أراء الكوفيين في كل مسألة خلافية إلى جانب آراء البصريين، وقد ضعّف أدلتهم وردّها، وأقام الحجة عليها، وفي أحيان قليلة كان يستحسن آراءهم ويسوق الدليل على صحتها، وكان هذا واضحًا في مسألة تقدم خبر (ليس) عليها، فردّ على البصريين المتقدمين أدلتهم وساق الأدلة على صحة المذهب الكوفي في هذه المسألة[2]. وهذا يدل على أن التزامه بالمذهب

---

(١) – سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٣٩، ومعجم حفاظ القرآن ٢/ ٣١٢.

(٢) – ينظر (ص ٤٩) من هذا البحث.

البصريّ وكثرة رجوعه إلى كتاب سيبويه واعتماده عليه لا يجعله منحازًا للمذهب البصريّ في كل الأحوال، ولا دائم التعصب له، فهو معتدل في اختياراته التي تقوم على إعمال الفكر والدراسة الصحيحة، كما كان حريصًا على ذكر الآراء الفردية لبعض الكوفيين مثل الفراء والكسائي، مناقشًا كل رأي مقيمًا الحجة عليه، وأحيانًا يذكر الرأي دون أن يردّه أو يضعفّه.

وهو على كل حال مجتهد في دراسة المسائل النحوية، وفي اختيار الراجح منها، فهو من أئمة النحو في عصره. ومن خلال قراءة (شرح المقدمة المحسبة) تبيّن لي أن لهذا العالم الجليل ثلاث طرقٍ في عرض مسائل النحو الخلافية.

الطريقة الأولى: هي الاختيار الصحيح والترجيح الواضح في بعض مسائل النحو الخلافية (وهو موضوع هذا البحث).

الطريقة الثانية: الاختيار الضمني.

الطريقة الثالثة: أن يذكر قولًا واحدًا في المسألة دون أن يرجحه، ودون أن يذكر آراء النحاة مع أنها من مسائل الخلاف بين النحاة.

وفي بداية مناقشة المسألة النحوية كان في الغالب يقدم رأيه الذي اختاره في المسألة ثم يذكر الرأي المخالف، وفي بعض المسائل وجدته يبدأ المسألة بذكر الرأي المخالف له بشكل مفصل، مع نسبة الآراء لأصحابها أحيانًا، وإقامة الدليل على كلّ رأي، وأحيانًا يذكر الرأي دون أن ينسبَه لصاحبه مكتفيًا بذكر حجة الرأي مع التعليل. والرأي الذي يختاره ابن بابشاذ ويرجّحه دائماً يذكر الأدلة والحجة على صحته، معللًا له واصفًا له بأنه الرأي الصحيح، أو بأنه الرأي المعتمد، أو بأنه هو الرأي الذي يعتمد عليه.

وكان يكتفي بذكر أسماء العلماء الذين ينقل عنهم دون الاهتمام بذكر كتبهم. بعض هؤلاء لهم كتب معروفة رجع إليها وأخذ منها، وبعضهم ربما فُقدت كتبهم، وجاءت آراؤهم مبثوثة في كتب النحو، وتداولها العلماء حتى وصلت إلينا، من هؤلاء العلماء: أبو عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، وقطرب، وغيرهم.

واستخدم ابن بابشاذ أسلوب السؤال والجواب، وهو أسلوب تعليميّ سهل يناقش القضايا النحوية بأسلوب جيّد سلسل يفهمه طلاب العلم والمتخصصون في علم النحو فتراه يقول: "فإن قيل كذا.....، فالجواب كذا"

تكرر هذا الأسلوب كثيرًا في كتابه. ولا أنسى أن أقول إني لاحظت أثناء تأملي في هذا الكتاب وطول مطالعتي له. أن صاحبه التزم بشرحه، ولم يتوسع؛ فقد خلا الكتاب من الاستطرادات، كما اعتمد على كتب النحاة السابقين التي قرأها وفهمها وأحسن استيعابها، وهذا هو السبب الذي جعله يعرض مسائله بأسلوب ميسر مختصر واضح يفهمه أكثر الناس، على الرغم من صعوبة القواعد النحوية كما يرى البعض.

ثم إني وجدته كثير الاستشهاد بآيات القرآن الكريم وقراءاته، ولا غرو في ذلك فقد كان والده من علماء القراءات كما ذكرت كتب التراجم، ويرجح أن يكون ابن بابشاذ حافظًا للقرآن الكريم، فقد رأيته أحيانًا يسوق في المسألة الواحدة أكثر من آية، ولم يغفل وجوه القراءات في الآيات، ولم أره في شرحه ردّ قراءة أو ضعّفها، بل كان يقبل كل القراءات حتى الشاذ منها، ولم يطعن في أي قراءة، على أنه لم يكن ينسب أغلب القراءات لأصحابها بل أحيانًا يقول: وقد قرئ، أو يقول: قراءة

من قرأ.

أما استشهاده بالحديث الشريف، فكان قليلاً لم يذكر إلا ثلاثة أحاديث، وهذا يعني أنه لم يمنع الاستشهاد بالحديث ولم يكثر منه، بل اتخذ منهجًا وسطًا، ولعله اتبع في هذا منهج أغلب النحاة. وعندما يستشهد بالحديث الشريف يذكر معه آية من القرآن العظيم، أو شاهدًا من الشعر العربي.

وهو إذ يحتج بالشعر العربي يذكر في المسألة شاهدًا واحدًا، وأحيانًا يذكر أكثر من شاهد، ولم ينسب بعض الشواهد الشعرية لأصحابها؛ ربما لأنها مشهورة مروية في كتب النحو قبله، هذا مع حرصه على بيان موضع الاستشهاد وذكر الروايات في البيت مرجحًا ما يوافق مذهبه. أمّا أمثال العرب وأقوالهم التي استشهد بها محتجًّا على مخالفيه أو مرجحًا اختياره، فكانت قليلة.

المبحث الأول

المطلب الأول:

- الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم.
- الضمير في (إياك) وأخواته.
- ارتفاع الاسم بعد (إذا).
- علة بناء (الآن).

(الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم) [1]

ذكر ابن بابشاذ في هذه المسألة مذهبين: مذهب البصريين ومذهب الكوفيين، ثم انتصر لرأي البصريين في أن الاسم مشتق من (السُّمُوّ) لا من (السّمة) كما قال الكوفيون[2]. قال ابن بابشاذ: "..... فإن هذه طريقة البصريين، لأن الاسم عندهم مشتق من السّمو، والسّمو هو العلو..... وقال الكوفيون: إن الاسم إنما سمي اسما لأنه اشتق من السّمة التي هي العلامة. والصحيح هو القول الأول أن اشتقاقه من السّمو"

والبصريون يَرَوْن أن الاسم مشتق من (السُّمُوّ)، وهو العُلُوّ، كما يُقال: سما يَسْمُو سُمُوًّا، إذا عَلَا والاسم يَعْلُو على المُسَمَّى، ويدل على ما تحته من المعنى والأصل فيه (يسمْو) ثم حذفت الواو التي هي لام الكلمة، وعوض عنها بهمزة الوصل في أوله، ووزنه (افْعُ).

---

(١) - ينظر في هذه المسألة: عمدة الكتاب ١/ ٦٥، والمنصف ١/ ٦٠، والإنصاف ١/ ٨، ومسائل خلافية في النحو ١/ ٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٣، والممتع الكبير في التصريف ١/ ٣٩٦، واللمحة في شرح الملحة ١/ ١١١، وتوضيح المقاصد ١/ ١٥٥٣، ومغني اللبيب ١/ ١٥، والهمع ٣/ ٤٦٦.

(٢) - ينظر: شرح المقدمة المحسبة ١/ ٩٧.

أمّا الكوفيون فقالوا: إِنَّ الاسم مشتق من (الوَسْم) وهو العلامة، والأصل في اسم (وَسْم) والمحذوف منه الفاء التي هي الواو في (وَسْم)، وزيدت همزة الوصل في أوله عوضًا عن المحذوف، ووزنه (اعْلُ) بحذف الفاء[١].

وكلام الكوفيين حسن من جهة المعنى، إلا أن اللفظ يشهد مع البصريين؛ وذلك لأن الهمزة يعوّض بها عن حذف اللام لا عن حذف الفاء، فهم لمّا حذفوا الواو (لام الكلمة) من (بَنَوٍ)وعوضوا عنها همزة الوصل في أوله فقالوا: (ابْنٌ) وهذا هو القياس. وأمّا ما حُذِف فاؤه، فإنه يُعَوّض بالهاء في آخره، ألا ترى أنهم لما حذفوا الواو (فاء الكلمة) من (وعد)، عَوّضُوا عنها الهاء في آخره فقالوا: (عِدَة)، ولم يقولوا: (إِعْدٌ).

ولو كان مشتقًّا من (الوَسْم) كما قال الكوفيون لقلنا: (وَسَمْتُه)، لكننا نقول: (أسْمَيته) فَدَل هذا على أنه مشتق من السُّمُو.

والتصغير يردّ الأشياء إلى أصولها، فلو كان مشتقًّا من (الوَسْم) لقيل في تصغيره: (وُسَيْم) كما يُقال في تصغير (عِدَة): (وُعَيْدَة)، لكنه يقال في تصغيره (سُمَيّ) فدلّ هذا على أنه مشتق من (السُّمُوّ) لا من (الوَسْم) و(سُمَيَّ) أصله (سمَيْوُ) قلبت الواو ياء وأُدغمت على حدّ (سيّد) و (ميّت).

وقالوا في تكسيره: (أسْماء) وأصله: (أسْماوٌ) تطرفت الواو بعد ألف زائدة فقُلبت همزة، ولو كان مشتقًّا من (الوَسْم) لقيل: أوسام، فلمّا لم يُجز أنْ يُقال إلا (أسماء)، دلّ على صحة مذهب البصريين، وأنه مشتق من (السُّمُوّ) لا من (الوسم)[٢].

---

(١) - ينظر: الإنصاف ١/ ٨، ومسائل خلافية في النحو ١/ ٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٣، والممتع الكبير في التصريف ١/ ٣٩٦.

(٢) - ينظر: الإنصاف ١/ ٩ وما بعدها بتصرف، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٣.

الضمير في (إياك) وأخواتها:

هناك خلاف بين العلماء في (إياك وأخواتها) تحدث ابن بابشاذ عن هذا الخلاف؛ وبعض الآراء نسبها لأصحابها وذكر حججهم وضعّفها، وبعض الآراء لم ينسبها لأصحابها بل اكتفى بذكر الرأي والدليل عليه والردّ عليه.

وكان رأي الخليل في هذه المسألة هو أول رأي بدأ به ابن بابشاذ[1]، فالخليل يرى أن (إيّا) اسم مضمر أضيف إلى الكاف والهاء والياء في (إياك، وإيّاه، وإيّاي) قال: ولا يقع معرفه بخلاف غيره من المضمرات فخُصَّ بالإضافة عوضًا عمّا مُنِعَه.

وحكى عن العرب إضافتها إلى المظهر في قولهم: (إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشوابّ) فجر (الشوابّ) بالإضافة إلى (إيّا)[2]. وحكى سيبويه عن الخليل لو أنّ قائلاً قال: (إياك نفسك) لم أُعَنِّفْه، أي: لو أكدها بمؤكد لم يكن مخطئًا[3].

ولم يلتزم أصحاب سيبويه هذه الحكاية بل حملوها على الشاذ الذي لا يُقاسُ عليه، وما ذكره سيبويه في كتابه لم يسمعْه من الخليل، وإنما قال: وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيًّا يقول: (إذا بلغ الرجلُ الستين فإيّاه وإيّا الشّوابّ)[4].

وأما قوله: لو أنَّ قائلا قال: (إياك نفسك) لم أعنِّفْه، فليست برواية رواها عن العرب، بل قياس على قولهم: (وإيّا الشواب) وهي رواية قليلة لم يَجُزْ القياس

---

(١) – شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٥٤.

(٢) – ينظر في هذه المسألة: علل النحو ١/ ٤١٦، والإنصاف ٢/ ٥٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣١١، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٠٥، والمساعد١/ ١٠٢، والهمع ١/ ٢٤٣، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، ١/ ١٧١.

(٣) – الكتاب ١/ ٢٧٩.

(٤) – السابق.

عليها، فلا يجوز أن يُقال: (إيّاك وإيّا الباطل)[١].

و(إيّا) عند سيبويه والأخفش اسمٌ مضمر، والكاف حرف خطاب، والدليل على أن الكاف حرف خطاب، أنها لو كانت اسمًا لكان لها موضع من الإعراب إما رفعًا أو نصبًا أو جرًّا، ولا يجوز أن تكون في موضع المرفوع لأنها ليست من ضمائر الرفع، ولا يجوز أن تكون منصوبة، لأنها لا ناصب لها ولا يجوز أن تكون مجرورة؛ لأن الجرّ إنما يكون بحرف جرٍّ أو إضافة، وليس هنا حرف جر، ولا يجوز أن تكون مجرورة بالإضافة، لأن الإضافة للتخصيص، والمضمرات أشد المعارف تخصيصًا فلا يحتاج إلى الإضافة، وعليه فالكاف حرف بمعنى الخطاب مجرد من مذهب الاسمية[٢].

ومذهب سيبويه والأخفش في هذه المسألة هو أسدّ الأقوال، وهو ما اختاره ابن بابشاذ ووصفه بأنه (القول المعتمد عليه)[٣].

وأما الكوفيون فيرون أنّ الكاف والهاء والياء في (إياك – وإياهـ – وإياي) هي الضمائر وأنّ (إيا) عماد لهذه الضمائر ووصلة لها.

وحجتهم: أن هذه الكاف والهاء والياء هي التي كانت في حال الاتصال، إلا أنها لما كانت على حرف واحد وانفصلت عن العامل ولم تقم بنفسها، أُتى بـ (إيا) لتعتمد الكاف والهاء والياء عليها، ويدل على ذلك أيضا: لحاق التثنية والجمع لما بعد (إيا) ولزومها لفظًا واحدًا[٤].

---

(١) – شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣١١.

(٢) – ينظر: المرتجل في شرح الجمل ١/ ٣٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ٣١١، وشرح التسهيل ١/ ١٤٦.

(٣) – شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٥٤.

(٤) – الإنصاف ٢/ ٥٧٠.

ورُدّ قول الكوفيين بأن الكاف والهاء والياء في (إيا) ليست هي التي كانت في حال الاتصال؛ لأنها هنا حروف، وهناك أسماء، ألا ترى أن التاء في (أنت) حرف، وفي (قمتُ) اسم. فكذلك ههنا (إيا) هي الاسم المضمر وحدها، وليست عمادًا للكاف والهاء والياء؛ لأن أكثر الشيء لا يكون دعامة لأقله، فـ (إيّا) على أربعة أحرف فلا تكون دعامة للكاف التي هي على حرف واحد[1].

وذهب بعضهم إلى أن (إياك) بكماله اسم مضمر، وضُعِّفَ هذا أيضًا بأن أكثر هذه المضمرات مركب من أسماء وحروف وخاصة المنفصل منها نحو: أنت وأنتم وأنتن، فالكاف في (إياك) تفيد الخطاب، كما أن التاء في (أنت) تفيد الخطاب، والاسم منها الألف والنون والباقي حروف خطاب ولا موضع لها من الإعراب، فكذلك الكاف ليست من المضمر الذي هو (إيا) في (إياك)، وإنما هي حرف خطاب ولا موضع لها من الإعراب، ويستحيل أن يقال: إن (إياك) بكماله هو المضمر[2].

وهناك قول رابع يرى أنها كلها اسم مظهر موضوع للنصب بمنزلة (سبحان) الذي هو اسم موضوع للنصب، وهذا القول وصفه ابن بابشاذ بأنه أضعف الأقوال[3]؛ لأن (إياك) مبنيّ ولا ينوّن بخلاف (سبحان) فهو معرب، وقد ينوّن كم قيل:

سُبحانَه ثم سُبْحانًا يعودُ له ... وقَبْلَنا سَبَّحَ الجوديُّ والجُمُدُ[4]

---

(١) - الإنصاف ٢/ ٥٧٤، واللباب ١/ ٤٨٠.

(٢) - الإنصاف ٢/ ٥٧٥.

(٣) - شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٥٤.

(٤) - البيت من البسيط، وهو لأمية ابن أبي الصلت في الكتاب ١/ ٣٢٦، ولزيد بن عمرو بن نفيل في شرح أبيات سيبويه ١/ ١٣٤، وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢١٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٥٩، والتذييل والتكميل ٧/ ١٦٩، والهمع ٢/ ١١٥، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ١٩٧.

ارتفاع الاسم بعد (إذا)[١]:

قال ابن بابشاذ: "..... وإذا وقع بعدها اسم مرفوع فليس رفعه عندنا بالابتداء، وإنما رفعه بإضمار فعل مثل: {إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ}[٢] (السماء)، مرتفعة بإضمار فعل تقديره: إذا انشقت السماء انشقت. والفعل الثاني مفسر للأول.

يُفهم من كلام ابن بابشاذ[٣] أنه اختار رأي البصريين في هذه المسألة، فإذا وقع اسم بعد (إذا) الشرطية، كان هذا الاسم فاعلاً بفعل محذوف يفسره المذكور، خلافًا للأخفش الذي يجيز الرفع على الابتداء.

و(إذا) اسم من أسماء الزمان، وهي مبنية لإبهامها في المستقبل، وتضمّنها معنى حرف الشرط، وافتقارها إلى جملة بعدها توضحها وتبيّنها.

وتختصّ (إذا) الشرطية هذه بالدخول على الجملة الفعلية، قال تعالى: -{فإذا انشقتِ السماءُ فكانتْ وَرْدَةً كالدِّهَان}[٤] جاء بعدها الفعل الماضي (انشقت) وقد يقع بعدها المضارع، قال تعالى: -{والَّليْل إذا يَغْشَى}[٥]، وإذا وقع بعدها اسم مرفوع، فعلى تقدير فعل محذوف فيكون الاسم الداخلة هي عليه فاعلاً بفعل محذوف يفسرهُ الفعل المذكور ولا يقع بعدها المبتدأ والخبر، وذلك لما تضمنته من الشرط والجزاء، والشرط والجزاء

---

(١) - ينظر في هذه المسألة: المقتضب ٢/ ٧٩، والخصائص ٢/ ٣٨٢، والبديع ١/ ٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٢٢، والجنى ١/ ٣٦٨، وشرح ابن الناظم ١/ ٢٨٢، والمغني ١/ ٧٥٧، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٧٠١، والهمع ٢/ ١٨١.

(٢) - الآية (١) من سورة الانشقاق.

(٣) - شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٨٢.

(٤) - الآية (٣٧) - سورة الرحمن.

(٥) - الآية (١) من سورة الليل.

مختصـــان بالأفعال، فنحو قوله تعالى: - {إِذَا السَّـــمَاءُ انْشَـــقَّتْ}[١] (الســـماءُ) فاعل بفعل محذوف، والتقدير: إذا انشـقت السـماء انشـقت، وهذا مذهب جمهور البصـريين، وكذلك قوله: -{وإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ }[٢] فامرأة فاعل بفعل محذوف، والتقدير: وإن خافت امرأة، وكذا ما أشـبههما لا يجيز سـيبويه غير ذلك، فالمشـهور في النقل عن سـيبويه أن (إذا) لا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر[٣].

واختار ابن بابشـاذ رأي البصـريين في امتناع الرفع بالابتداء وعلّل له بأن (إذا) فيها معنى الشرط، والشرط يطلب الفعل[٤].

ولـم يوافق الأخفشُ والكوفيون على جعل الاسـم المرفوع الواقع بعد (إذا) فاعلاً بفعل محذوف، بل جعلوه مبتدأً، وأجازوا دخول (إذا) على الجملة الاســـمية، فأعربوا ما بعدها مبتدأ وخبرًا لأنها ليست شرطًا في الحقيقة، وطلبها للفعل ليس كطلب (إنْ)، وليست ظاهرة في تضمّن معنى الشرط كـ (مَنْ) و(متى). واحتج الأخفش والكوفيون بنحو قوله تعالى: {إذا السـماء انفطرت}[٥] وقوله: {إذا السـماء انشـقت}[٦] وغيرهما من الآيات القرآنية، وقول الشاعر:

* إذا الرجالُ بالرجالِ الْتَفت *[٧]

---

(١) - الآية (١) من سورة الانشقاق.

(٢) من الآية (١٢٨) من سورة النساء.

(٣) - ينظر: البديع في علم العربية ١/ ٧٢، والجنى الداني ١/ ٣٦٨.

(٤) - شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٨٢.

(٤) - الآية (١) من سورة الانفطار.

(٦) - الآية (١) من سورة الانشقاق.

(٧) - الرجز لجَحْدَر بن ضبَيْعة في شرح المفصل لابن يعيش٣/ ١٢١، وشرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ٢/ ٢٧٦، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش٣/ ١٢٠.

وقول الفرزدق:

إذا بـاهِـلِـيٌّ تـحـتـهُ حَـنْـظَـلِـيَّـةٌ لـه ... ولـدُ مـنـهـا فـذاك الـمُـذرَّعُ [١]

وغير ذلك من الشواهد التي تؤيد رأي الأخفش والكوفيين. وقد قيل إن سيبويه يجيز رفع ما بعد (إذا) بالابتداء قال: (فالنصب عربي كثير، والرفع أجود)[٢] فظاهر كلامه أن الرفع جائز على الابتداء.

وكان ابن مالك أيضًا ممن أجاز وقوع الجملة الاسمية بعد (إذا) فوافق ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون. قال ابن مالك: (وبقوله أقول لأن طلب (إذا) للفعل ليس كطلب (إنْ)[٣].

وقد أوّل البصريون ما استدلَّ به الأخفش والكوفيون بأنه على تقدير فعل عامل في الاسم المرفوع[٤].

والذي تميل إليه النفس أنه يجوز وقوع الجملة الاسمية بعد (إذا)؛ وذلك لكثرة المسموع فظاهر الآيات القرآنية، وكذا الأشعار الفصيحة تؤيد رأي الأخفش والكوفيين، وكذلك فإن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل، وطلب (إذا) للفعل ليس كطلب (إنْ) له.

---

(١) – البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٤١٦، وشرح أبيات المغني٢/ ٢١٦، والمقاصد النحوية٣/ ١٣٣١، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٢١٣، والتذييل والتكميل٧/ ٣١٦، والجنى الداني١/ ٣٦٨، وإرشاد السالك ١/ ٤٩٥.

(٢) – الكتاب ١/ ٨٢.

(٣) – شرح التسهيل ٢/ ٢١٣، وينظر: التذييل والتكميل٧/ ٣١٦، والجنى الداني١/ ٣٦٨.

(٤) – ينظر: شرح ابن الناظم ١/ ٢٨٢، ومغني اللبيب ١/ ١٢٧، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٧٠١.

علة بناء (الآن)[1]:

في علة بناء (الآن) آراء كثيرة ذكرها ابن بابشاذ، ولم ينسب أي رأي منها لصاحبه، واختار الرأي القائل بأن (الآن) مبني لتضمنه معنى ألف ولام غير موجودة لأن الموجودة زائدة[2]، وهذا الرأي منسوب لأبي علي الفارسي في بعض كتب النحو[3]، لكن ابن بابشاذ اكتفى بوصفه بأنه (الصحيح) ولم ينسبه له.

و(الآن) ظرف من ظروف الزمان معناه الزمن الحاضر، وهو الذي يقع فيه كلام المتكلم الفاصل بين ما مضى وما هو آت، وهو من الظروف المبنية على الفتح، وفي علة بنائه إِشكال:

ذهب الكوفيون إلى أنه مبني لدخول الألف واللام على فعل ماضٍ من قولهم: (آن يئين) وبقي الفعل على فتحته، واحتجوا بأن الألف واللام فيه بمعنى (الذي)، وقد تُقام الألف واللام مقام (الذي) لكثرة الاستعمال طلبًا للتخفيف، قال الفرزدق:

ما أنت بالحَكَم التُّرْضَى حُكومَتُهُ ... ولا الأصيل ولا ذي الرّأي والجَدَلِ[4]

---

(١) - ينظر في هذه المسألة: الإنصاف ٢/ ٤٢٤، واللباب للعكبري ٢/ ٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٣١، والتذييل والتكميل ٨/ ٥، والجنى الداني ١/ ١٩٧، والمساعد ١/ ٥١٥، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٦٤، وتمهيد القواعد ٤/ ١٩٧٨.

(٢) - شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٨٣.

(٣) - ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٢٦، واللباب ٢/ ٨٩.

(٤) - البيت من البسيط، وهو للفرزدق في الإنصاف ٢/ ٤٢٤، والمقاصد النحوية ١/ ١٧٤، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٢، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٠١، والارتشاف ٥/ ٢٤٥١، وأوضح المسالك ١/ ٤٥، وشرح ابن عقيل ١/ ١٥٧.

أراد: الذي تُرْضَى، فكذلك في (الآن) وبقي الفعل على فتحته كما قالوا (مِنْ شَبَّإلى دَبَّ) دخل عليهما حرفا الخفض، وبقي الفتح فيهما، فكذلك (الآن).

وما استدلّ به الكوفيون من أن الألف واللام فيه بمعنى (الذي) لا حجة لهم فيه، فهو قول فاسد، لأن الألف واللام إنما يدخلان على الفعل وهما بمعنى (الذي) في ضرورة الشعر، لا في اختيار الكلام[١]

وأمّا ما شبهوه به من قولهم: (مِن شَبَّ إلى ربَّ) فأجيب بأن هذه الأشياء قد يدخلها الجرّ والتنوين فتكون كالأسماء وهذا جائز بالإجماع، وقد صحّ عن العرب أنهم قالوا: ((من شَبٍّ إلى دَبٍّ) بالجر والتنوين، وقد حكى ذلك الفراء، فهو ألزم لهم وأوفى حجة عليهم[٢].

وقال بعض البصريين إنه مبنيّ لأنه شابه اسم الإشارة، واسم الإشارة مبنيّ، فكذلك ما أشبهه [٣]فإن معنى قولك: افعل الآن: افعل في هذا الوقت، وذهب المبرد إلى أنه مبنيّ لأنه وقع في أول أحواله بالألف واللام فخالف الأسماء، لأن حق الاسم في أول أحواله التجرد منها أو يكون منكورًا أولًا ثم يعرف بهما [٤]، وبعضهم نسب هذا الرأي للزمخشري[٥].

وقيل إنما بُني، لشبهه بالحروف في ملازمة لفظ واحد، وهذا الرأي نسبه

---

(١) – الإنصاف ٢/ ٤٢٦.

(٢) – السابق.

(٣) – الإنصاف ٢/ ٤٢٤.

(٤) – ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٨٩، و وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٣١.

(٥) – ينظر: تمهيد القواعد ٤/ ١٩٧٩.

صاحب (الإنصاف) لأبي سعيد السيرافي[1].

وقال أبوعلي الفارسي إنما بُني لأنه حذف منه الألف واللام وضمّن معناهما، وزيدت فيه ألف ولام أُخْرَيان[2].

وقال ابن يعيش: (وأمّا علة بنائه؛ فلإبهامه ووقوعه على كل حاضر من الأزمنة، فإذا انقضى لم يصلح له، ولزمه حرف التعريف، فجرى مجرى (الذي) و (التي)[3].

(١) - الإنصاف ٢/ ٤٢٦.

(٢) - ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٢٦، واللباب ٢/ ٨٩.

(٣) - شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٣٣.

المطلب الثاني

- (نعم وبئس) بين الفعلية والاسمية.
- (أفعل) في التعجب هل هو اسم أم فعل؟
- (لن) مفردة أم مركبة؟
- (مهما) وخلاف النحاة فيها.

(نعم وبئس) بين الفعلية والاسمية[١]

لم يذكر ابن بابشاذ أي خلاف بين النحويين في (نعم وبئس)، ولكن حكم عليهما بالفعلية موافقًا بذلك رأي البصريين. فقد ذهب البصريون والكسائي من الكوفيين إلى أنَ (نعم وبئس) فعلان ماضيان لا يتصرفان، فلا يكونان إلا بصيغة الماضي، واستدلوا على فعليتهما بما يأتي:

- اتصال ضمير الرفع بهما على حد اتصاله بالأفعال المتصرفة؛ حكى الكسائي عن العرب أنهم قالوا: نِعْما رجلين ونِعْموا رجالاً كما يُقال: فهما وفهموا.
- ارتفاع الفاعل بعدهما كما يرتفع بعد الفعل، فيُقال: هند نعم الفتاةُ، ودعد بئس الجاريةُ.
- كذا استدلوا ببناء آخرهما على الفتح من غير عارض عرض لهما. كما تكون الأفعال الماضية كذلك.
- اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة، وسقوط هذه التاء مع المذكر على حد غيرهما، فتقول: نعم الرجلُ زيدٌ، ونعْمت المرأةُ هندٌ.

---

(١) - ينظر في هذه المسألة: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ١/ ١٣٦ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٨٩، وشرح التسهيل ٣/ ٥، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ١/ ٣٢، والتذييل والتكميل ١٠/ ٧٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٢٠، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥/ ٢٥٢٣، وهمع الهوامع ٣/ ٣٥، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٣٨.

وهـذه التـاء السـاكنة لا يقلبهـا أحـد في الوقـف هـاء كمـا قلبوهـا في نحـو: تمـرة وركعـة. فتـاء التأنيـث يختـص بهـا الفعـل الماضـي دون غيـره فـلا يجـوز الحكـم باسـمية مـا اتصـلت بـه؛ لأن هـذه التـاء تلحقهـا وصـلًا ووقفًـا كمـا تلحـق الأفعـال نحـو: نِعْمـتِ الفتاةُ هندُ، وبِئسَتِ الجاريةُ جاريتُك، كما تقول: نجحتْ هندُ وفازتْ.

وقد اعترضوا على ذلك فقالوا: إن اختصاص هذه التاء بالفعل ليس بصحيح؛ لأنها قد اتصـلت بالحرف في نحو قولهم: رُبَّتَ وتُمَّتَ ولاتَ، قال الله تعالى: {فنَادَوا وَلَاتَ حِينَ مَناص}[1]

قالوا: إن اتصالها بالحرف يبطل اختصاصها بالفعل وعليه فلا يُحكم لـ (نعم وبئس) بالفعلية؛ لزوال اختصاص هذه التاء بالفعل.

لكن هذا الاعتراض الذي ذكروه سـاقط[2]؛ لأن التاء التي اتصـلت برُبَّتَ وتُمَّتَ وإن كانت للتأنيث إلا أنها ليست التاء التي في (نعمت وبئست) لأنها إنما لحقت لتأنيث الحرف لا لتأنيث شيء آخر، ألا ترى أننا نقول: رُبَّتَ رجل أكرمت، كما تقول: رُبَّت امرأة أكرمت.

أمـا التـاء في (نعمـت الطالبـة وبئسـت الجاريـة) فقـد لحقـت الفعـل لتأنيـث الاسـم الذي أسند إليه الفعل كما لحقت في قولهم: نجحت الطالبة.

هذا، وأيضا فإن التاء اللاحقة للفعل تكون ساكنة، أمَّا التاء التي لحقت (تُمَّتَ وَرُبَّتَ) فإنها متحركة. وأما (لات) فقد تكون كلمة على حيالها وليسـت التاء فيها مزيدة. وإذا كان البصـريون ذهبوا إلى أن (نعم وبئس) فعلان واختار هذا المذهب ورجّحه صـاحب (شـرح

(١) من الآية (٣) من سورة (ص).

(٢) - الإنصاف ١/ ٨٩.

المقدمة المحسبة) فإن الكوفيين قد ذهبوا إلى أنهما اسمان واستدلوا على ذلك بوجوه: [١]

- كونهما لا مصدر لهما.

- كونهما لا يتصرفان.

- الإخبار عنهما بجعلهما مبتدأ، قال الرؤاسي: سمعت العرب تقول: فيك نِعمَتِ الخصلةُ.

- عطفهما على الاسم، وقال الفراء سمعت العرب تقول: الصالح وبئس الرجل في الحق سواء.

- دخول حرف الجر عليهما، فقد جاء عن العرب أنها تقول: ما زيد بنعم الرجل، وحُكي أن أعرابيًّا بُشّر بمولودة، فقيل له (نِعْمَ المولودةُ مولودتُك) فقال: والله ما هي بِنِعْمَ الولدُ، نصرها بكاء وبرها سرقة، وحُكِيَ أيضًا عن بعض فصحاء العرب أنه قال: (نعم السيرُ على بئس العير).

كذا احتجوا بقول حسان بن ثابت:

ألستُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلَفُ بيتُه أخا قِلَّة أو مُعدِمَ المالِ مُضْرما [٢]

وقالوا أيضا الدليل على اسميتهما أن العرب تقول: (يا نعم المولى ويا نعم النصير) فنداؤهم (نعم) يدل على أنه اسم؛ لأن النداء من خصائص الأسماء.

والحق ما ذُكر[٣]، فدخول حرف الجر عليهما لهم فيه حجة فهو على معنى الحكاية،

---

(١)التذييل والتكميل ١٠/ ٧٠.

(٢) - البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٢٨، وعلل النحو ١/ ٢٩٢، والإنصاف ١/ ٨١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٨٩، والتذييل والتكميل ١٠/ ٧١، وتوجيه اللمع ١/ ٣٨٩.

(٣) - شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٩٠.

فالحكاية فيه مقدرة وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبهة في فعليته[١]

قال الراجز:

وَاللهِ ما لَيْلِي بِنَامَ صاحِبُهْ ولا مُخالِطِ اللَّيَانِ جانِبُهْ[٢]

فقد دخلت الباء على الفعل (نام) ولم يحكم عليه بالاسمية لتقدير الحكاية، فكذلكههنا لا يجوز أن يحكم على (نعم وبئس) بالاسمية لدخول حرف الجر عليهما؛ لتقدير الحكاية. فالتقدير في البيت: ألست بجار مقول فيه نعم الجار، وكذلك التقدير في البواقي: والله ما هي بمولودة مقول فيها نعم المولودة، ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير، وكذلك أيضا التقدير في البيت: (والله ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه)، جاء في الإنصاف[٣] إلا أنهم حذفوا منها الموصوف وأقاموا الصفة مقامه كقوله تعالى-: {أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ}[٤] أي دروعًا سابغات. وأما النداء، فعلى تقدير حذف المنادى: والمعنى: يا من هو نعم المولى ونعم النصير[٥] .

وذهب بعضهم أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في أن (نعم وبئس) فعل، وأن الاسم المرفوع بعدهما فاعل في نحو قولك: (نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو)، وإنما

---

(١) - الإنصاف ١/ ٩٢.

(٢) - الرجز لأبي خالد القنانيّ في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٥٣، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٥٥، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٨١، وشرح قطر الندى ١/ ٢٩، والمقاصد النحوية ٤/ ١٥٠٤، وهمع الهوامع ١/ ٣٢، وللبيت رواية أخرى وهي (عمرك ما ليلي بنام صاحبه).

(٣) - الإنصاف ١/ ٩٣.

(٤) من الآية (١١) من سورة سبأ .

(٥) - شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٩٠.

الخلاف بينهم في أن مجموع الجملة صار اسمًا أولا. فذهب البصريون إلى أنها جملة غير مؤولة باسم، وذهب الكسائي إلى أنها اسم محكي كتأبط شرّا، فنعم الرجل اسم للممدوح، وبئس الرجل اسم للمذموم، وهما جملتان في الأصل، وذهب الفراء إلى أن الأصل: رجل نعم الرجل أو بئس الرجل، فحذف الموصوف وأقيمت الجملة التي هي صفة مقامه، كأنك قلت: ممدوح زيد ومذموم زيده[١]

(١) - المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٢٠.

(أَفْعَلَ) في التعجب هل هو اسم أم فعل؟ [1]

لم يشرْ ابن بابشاذ إلى وجود خلاف بين النحاة في (أَفْعَلَ) في التعجب هل هو اسم أم فعل، بل اكتفى بذكر رأيه معلّلًا له دون ذكر آراء المخالفين له، قال: "..... ولذلك حكمنا على فعل التعجب من مثل: «ما أحسن زيدًا» بالفعلية بدخول نون الوقاية فيه مثل:.... ما أَحْسَنَني"[2]

ويفهم من كلامه أنه موافق لمذهب البصريين، وإن لم يصرّح بذلك. فالبصريون في هذه المسألة ذهبوا إلى أن (أَفْعَلَ) في التعجب في نحو: (ما أحسن زيدًا) فعل ماضٍ غير متصرف لا يستعمل إلا بلفظ الماضي، فلا يكون منه مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل، فلا يقال: (ما يحسن زيدًا) ولا غيره من أنواع التصرف، واتفق الكسائي مع البصريين في هذا الرأي.

واحتجّ البصريون بدخول نون الوقاية عليه إذا وُصل بياء الضمير نحو: (ما أرغبني في عفو الله وما أحسنني عندك)، ونون الوقاية كما هو معلوم إنما تدخل على الفعل لا على الاسم فيقال: (أَسْعَدني) في الفعل، ولا يقال: (مُسْعِدني) في الاسم[3].

فإن قيل: إن نون الوقاية قد دخلت على الاسم في نحو: (قَدْني وقَطْني)، قيل: هذا من الشاذ الذي لا يعوّل عليه، على أنهم قد قالوا: (قَطِي وقدِي) من غير نون.

---

(١) - ينظر في هذه المسألة: الإنصاف ١/ ١٠٤ وما بعدها، واللباب ١/ ١٩٧، والتبيين عن مذاهب النحويين ١/ ٢٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٤١٢، وشرح ابن الناظم ١/ ٣٢٦، واللمحة في شرح الملحة ١/ ٥٠٥، والمساعد ٢/ ١٥٦، والهمع ٣/ ٤٧، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٢٥.

(٢) - شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢١٣.

(٣) - ينظر: الإنصاف ١/ ١٠٦، واللباب ١/ ١٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٤١٢.

قال:

قَـدْنِيَ مِـن نَصْـــر الـخُـبَـيْـبَـيْـن قَـدِي ليسَ الإمـامُ بـالشـــحيح الملحـد[١]

فالنون قـد دخلـت وحـذفت فقـد قـال: (قَـدْني وقَـدِي)، ولا خـلاف في أنـه لا يجـوز أن يقال في التعجب: (ما أَحْسَني) بحذف النون، فبان الفرق بينهما[٢].

كـذلك اسـتدلّ البصـريون علـى فعليـة (أَفْعَـلَ) في التعجـب بأنـه ينصـب المعـارف والنكـرات، نحـو قـولهم: مـا أَحْسَـنَ زيـدًا، ومـا أَنْفَـعَ كتابًـا اشـتريته!، أمّـا (أَفْعَـلُ) إذا كـان اسـمًا فهـو لا ينصـب إلا نكـرة علـى التمييـز نحـو: (زيـد أكثـرُ منـك علمًـا، وأكبـرُ منـك سِـنًّا) ولـو قيـل: (زيـد أكثـر منـك العلـم، وأكبـر منـك السـنِّ) لـم يَجـز، ولمَّـا جـاز أن يُقـال: مـا أكثـرَ العلـم لـه! ومـا أكبـرَ السـنّ لـه، دلّ علـى أنـه فعـلٌ، واسـتدلّوا أيضًـا علـى أنّه فعلٌ ماضٍ ببنائه على الفتح، فلو لم يكن فعلاً ماضيًا، لمَا بُني على الفتح[٣].

وذهـب الكوفيـون إلـى أنَّ (أَفْعَـلَ) في التعجـب في نحـو: (مـا أحسـنَ زيـدًا) اسـمٌ، بـدليل أنـه جامـد لا يتصـرف، فلـو كـان فعـلاً لوجـب أن يتصـرف؛ لأن التصـرف مـن خصائص الأفعال، فلما كان جامداً ولم يتصرف، لحق بالأسماء.

ورُدّ قـول الكـوفيين، فعـدم التصـرف لا يـدلّ علـى اسـميته، فـ(لـيس) و (عسـى) فعلان ومع هذا لا يتصرفان.

---

(١) - البيت من الرجز، وهو لحميد بن مالك الأرقط في تخليص الشـواهد ١/ ١٠٧، والمقاصـد النحوية ١/ ٣٢٧، وتصـريح الشـيخ خالد ١/ ١٢٢، وبلا نسـبة في الكتاب ٢/ ٣٧١، والإنصـاف ١/ ١٠٧، شـرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٤٧، والمغني ١/ ٢٢٦، وابن عقيل ١/ ١١٥.

(٢) - الإنصاف ١/ ١٠٧.

(٣) - ينظر: الإنصاف ١/ ١٠٨، والتبيين ١/ ٢٨٧، وابن يعيش ٤/ ٤١٣.

وساق الكوفيون دليلاً آخر يستدلون به على أن (أَفْعَلَ) اسم، فقالوا: إنه يدخله التصغير والتصغير من خصائص الأسماء، قال الشاعر:

يا ما أُمَيْلِحَ غِرْلانًا شَدَنَّ لنا ... مِنْ هؤلَيائِكُنَّ الضالِّ والسَّمُر[1]

فـ (أُمَيْلِحَ) تصغير (أملح). ورُدّ بأن التصغير إنما دخله لأنه أشبه الأسماء، من حيث لزم طريقة واحدة، فدخله بعض أحكام الأسماء؛ وحَمْلُ الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله، فالفعل المضارعُ محمول على الاسم في الإعراب، ومع ذلك لم يخرج عن كونه فعلاً، فكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيهًا بالأسماء لا يخرجه عن كونه فعلاً، وقالوا: البيت في غاية الشذوذ فلا يقاس عليه.

ودليل ثالث للكوفيين: قالوا: الدليل على أنه اسم أنه تصح عينُه في التعجب نحو: (ما أَقْوَمَهُ وما أَبْيَعَهُ!) وهذا التصحيح إنما يكون في الأسماء، قالوا: (هذا أَقْوَمُ منك، وأَبْيَعُ منك)، ولو كان فعلاً لاعتلّ بقلب عينه ألفًا، كما اعتلت في نحو: قال وباع وأقام وأباع.

ورُدّ هذا الاستدلال بما رُدّ به الاستدلال السابق، فالتصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير، وذلك بحمله على باب (أَفْعَل) الذي للمفاضلة، فصحح كما صحح، وشبهه بالأسماء لا يخرجه عن أصله كما سبق[2].

---

(١) - البيت من البسيط، وهو للمجنون في ديوانه ص١٣٠، وللعرجي في المقاصد النحوية ١/ ٣٨٠، وشرح أبيات المغنى ٨/ ٧٣، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٠٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٧٤، وشرح التسهيل ٣/ ٤٠، والمغنى ١/ ٨٩٤، والهمع ٣/ ٤٦، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٢٥.

(٢) - ينظر: الإنصاف ١/ ١١٥، ١١٧، واللباب ١/ ١٩٧، والتبيين ١/ ٢٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش٤/ ٤١٢.

قال ابن يعيش: (والحق ما ذهب إليه البصريون)[١] وهو ما اختاره ابن بابشاذ وأقام الدليل على صحته بدخول نون الوقاية فيه، مثل: ما أحسنني، وهذه النون لا تكون إلا في الأفعال خاصة وما شُبه بالأفعال [٢].

(١) - ابن يعيش ٤/ ٤١٢.

(٢) - شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢١٣.

(لن مفردة أم مركبة)

في معرض حديث ابن بابشاذ عن نواصب الفعل المضارع ذكر رأي الخليل والكسائي في (لن)، ثم ذكر رأي سيبويه واختاره ووصفه بأنه الصحيح وعلل له. قال: " وأما (لن) فقسم واحد. وفيها قولان: أحدهما أنها مفردة. والآخر قول الخليل -رحمه الله- أنها مركبة. أصلها (لا أن) فحذفت الألف والهمزة تخفيفًا، فبقيت (لن). والصحيح قول سيبويه أنها مفردة لجواز تقديم معمول فعلها عليها"[1]

و(لن) حرف نفي ينصب الفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال، وهو نقيض (سوف) فإذا قال القائل: (سوف يسافر محمد) فنفي هذا (لن يسافر محمد). وإنما عملت النصب في الفعل لأنها مثل (أَنْ) في الاختصاص بالفعل المستقبل، وفي كونها على حرفين أولهما مفتوح، وثانيهما نون ساكنة. [2] ويجوز أن يتقدم عليها ما عملت فيه من الفعل المنصوب نحو قولك: هنداً لَنْ أَضربَ، بخلاف (أَنْ)، لأنّ (أَنْ) وما بعدها مصدر، فلا يتقدم عليه ما كان في حيزه[3].

واختلف النحويون في (لن) [4]: فذهب الخليل في أحد قوليه والكسائي[5]

---

(١) - شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٣١.

(٢) - شرح التسهيل ٤/ ١٤ .

(٣) - شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٢٢٦.

(٤) - ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٣/ ٥، والأصول ٢/ ١٤٧، وعلل النحو ١/ ١٩٢، وابن يعيش ٤/ ٢٢٦، وشرح التسهيل ٤/ ١٤، والارتشاف ٤/ ١٦٤٣، والجنى ١/ ٢٧١، والهمع ٢/ ٣٦٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٤٠٧.

(٥) - ينظر رأي الخليل والكسائي في: شرح التسهيل ٤/ ١٤، والارتشاف ٤/ ١٦٤٣، والجنى الداني ١/ ٢٧١، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٢٩.

إلى أنها مركبة من (لا) النافية و (أَنْ) الناصبة محذوفة الهمزة فأصلها: (لا أَنْ)، حُذفت الهمزة لكثرة الاستعمال كما حذفت في قولهم (ويلمه)، والأصل:)ويل أمه) ثم حُذفت ألف (لا) لالتقاء الساكنين، أعني ألف (لا) ونون (أنْ) والحامل لهما على ذلك قربها في اللفظ من (لا أن) ووجود معنى (لا) و(أَنْ) فيها وهو النفي والتخليص للمستقبل[١]. وهذا القول بالتركيب مردود بأوجه[٢]، منها:

- أن البساطة أصل والتركيب فرع، فلا تقبل دعوى التركيب إلا بدليل، ولا دليل.

- أنها لو كان أصلها (لا أنْ)، لم يجز تقديم معمول معمولها عليها، وهو جائز في نحو: خالدًا لَنْ أضربَ.

- ولأن (لَنْ) مع الفعل والفاعل كلام تام، فلو كان أصلها: (لا أَنْ)، لكان الكلام تامًّا بالمفرد، وهو محال. وللخليل أن يقول: إنهما لمّا رُكِّبا، زال حكمهما عن حال الإفراد[٣].

وذهب سيبويه والجمهور إلى أنّ (لن) بسيطة[٤] أي مفردة.

وذهب الفراء[٥]إلى أَنَّ (لَنْ) هي في الأصل (لا) فأبدلت الألفُ نونًا، وهو رأي ضعيف؛ لأنه دعوى لا دليل عليها، ولأن (لا) لم توجد ناصبة في أي موضع[٦]. قال ابن يعيش: " ولا أدرى كيف اطَّلع على ذلك، إذ ذلك شيء لا

(١) - ينظر: همع الهوامع ٢/ ٣٦٤.

(٢) - ينظر: المسائل الحلبيات ٤/ ٤٥، وابن يعيش ٤/ ٢٢٦، والجنى الداني ١/ ٢٧١، وتمهيد القواعد ٨/ ٤١٤٠.

(٣) - ابن يعيش ٤/ ٢٢٦.

(٤) - ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٤٣، والجنى ١/ ٢٧١، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٢٩، والهمع ٢/ ٣٦٤.

(٥) - ينظر رأي الفراء في المراجع السابقة.

(٦) - الجنى الداني ١/ ٢٧١.

يُطلع عليه إلا بنص من الواضع"[1].

وذهب المبرد إلى أن (لنْ) والفعل في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف، والتقدير في: (لن يسافر) موجود[2].

والمختار أن (لن) حرف بسيط، غير مركبة؛ لأن التركيب على خلاف الأصل، وهو ما اختاره سيبويه والجمهور، ورجّحه ابن بابشاذ.

(١) - ابن يعيش ٤/ ٢٢٦.

(٢) - الارتشاف ٤/ ١٦٤٣.

(مهما) وخلاف النحاة فيها

نصّ ابن بابشاذ على وقوع خلاف بين النحاة حول (مهما) لكنه لم ينسب أي رأي لصاحبه.

أمّا هو فاختار أن تكون اسمًا وساق الدليل على اسميتها. قال[١]: " والصحيح أنها اسم. والدليل على اسميتها عود الضمير إليها من نحو قوله سبحانه: {مَهْما تَأتِنا بِهِ مِنْ آيَةٍ}[٢]

والمشهور أن (مهما) اسم من أسماء الشرط مجرد عن الظرفية مثل (مَنْ) تقول: (مهما تفعلْ أفعلْ مثله)، واختلف النحويون فيها فقيل: إنها بسيطة، ووزنها (فعلى)، وألفها إمّا للتأنيث وإما للإلحاق، وقيل إنها (مَفْعَل) وهي اسم بكمالها يُجازى به وذلك لأن التركيب على خلاف الأصل، فلا يُقْدَم عليه إلا بدليل، وعود الضمير إليها يدل على اسميتها. [٣]

وقال الخليل: هي مركبة، كان الأصل (ما) الشرطية التي في قوله تعالى: {وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْر يَعْلَمْهُ اللهُ}[٤] ثم زيدت عليها (ما) أخرى توكيدًا، فصار اللفظ بها ما ما، فاستقبحوا التكرار فأبدلوا الألف الأولى هاء لقرب الهاء من مخرج الألف، ولا ريب أن (ما) تُزاد كثيرًا مع أدوات الشرط؛ فقد زيدت مع (متى) و (أين) قالوا: (متى ما تأتِني آتِك)، (وأينما تكنْ أكنْ)[٥]

---

(١) - شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٤٦.

(٢) من الآية (١٣٢) من سورة الأعراف.

(٣) – ابن يعيش ٤/ ٢٦٦، والجنى الداني ١/ ٦١١ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٧٥.

(٤) من الآية (١٩٧) من سورة البقرة.

(٥) – ينظر: حروف المعاني والصفات ١/ ٢٠، واللباب للعكبري ٢/ ٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش٤/ ٢٦٦، وشرح التسهيل ٤/ ٦٨، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٣٩٨.

وقيل: هي مركبة من (مَهْ) بمعنى (اكفف) و(ما) الشرطية، فـ (مهما) على هذا لم يدخلها تغييرٌ، بل رُكبت من كلمتين بقيتا على لفظهما، وقد نُسب هذا القول إلى الأخفش والزجاج والبغداديين[١]، ويُقَوِّي هذا الرأي ما حكاه الكوفيون في أدوات الشرط وهو(مَهْمَنْ)؛ لأن هذه(مَهْ)ضُمَّتْ إلى (مَنْ) كما أنَّ تلك (مَهْ) ضُمَّتْ إلى (ما)[٢]. وفي الجنى الداني: (وقد أجاز سيبويه أن تكون (مَهْ) أضيفت إليها (ما)[٣]. واختار ابن بابشاذ الرأي الأول القائل بأن (مهما) اسم واحد مبنيّ؛ فقال: "والصحيح أنها اسم". [٤]

ثم استدلّ على اسميتها بعود الضمير إليها في نحو قوله تعالى: {مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ}[٥] فالهاء في (به) تعود على (مهما) والعوائد إنما تعود على الأسماء، وما اختاره ابن بابشاذ ورجّحه في (مهما) هو ما عليه أكثر النحاة.

هذا وذكر ابن مالك أن (مهما) قد ترد ظرفًا، وأن هذا ورد في أشعار الفصحاء من العرب، وأنشد أبياتًا منها:

وإنَّكَ مَهْما تُعْطِ بطنَكَ سُؤْلَهُ ... وفرْجَكَ نالا مُنتهى الذَّمِّ أجْمَعَا[٦])

---

(١) – ينظر: الجنى الداني ١/ ٦١١.

(٢) – ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٤/ ٢٦٦.

(٣) – الجنى الداني ١/ ٦١١.

(٤) – شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٤٦.

(٥) من الآية (١٣٢) من سورة الأعراف.

(٦)البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في الديوان ص٦٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٧، والجنى ١/ ٦١٠، والمغني ١/ ٤٣٦، والمساعد ٣/ ١٤٢، وشرح أبيات المغني ٥/ ٢٣٨، والرواية في الديوان: (وإنك إن أعطيت) – ولا شاهد فيه حينئذ.

والبيت ردَّه ابنه بدر الدين فلم يَرَ فيه حجةً؛ لأنه يصح فيه التقدير بالمصدر. [١][٢] وذكر ابن مالك أيضًا أن (مهما) قد يستفهم بها، والمشهور أنها لا تخرج عن الشرطية.

وأمّا قوله:

مَـهْـمـا لِـيَ الـلـيـلـةَ مَـهْـمـا لِـيَـه أَوْدَى بـنَـعْـلَـيَّ وسِـــربـالـيَـه[٣]

فلا حجة فيه؛ لاحتمال أن تكون (مَهْ) بمعنى اكفف و(ما) هي الاستفهامية. [٤] وانفردت (مهما) من (من وما) بأنها لا يدخل عليها حرف جر ولا يضاف إليها، فلا يقال: على مهما تكن أكن، وكذا لا يقال: جهة مهما تقصد أقصد[٥]

(١) – ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٦٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٧٥، ومغني اللبيب ١/ ٤٣٧.

(٢) – على معنى: أي عطاء قليل أو كثير تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذم. تمهيد القواعد ٩/ ٤٣٢٤.

(٣) – البيت من السريع، وهو لعمرو بن ملقط في تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ١/ ٤٧٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٩٢٠، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٢٦٨، وشرح التسهيل ٤/ ٦٩، والارتشاف ٤/ ١٨٦٤، والجنى ١/ ٥١، والمغنى ١/ ٥١ والهمع ٢/ ٥٤٨.

(٤) – الجنى ١/ ٦١١، والارتشاف ٤/ ١٨٦٤.

(٥) – ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٤، وهمع الهوامع ٢/ ٥٤٨.

المبحث الثاني

المطلب الأول:

- حكم تقديم التمييز إذا كان العامل فعلًا متصرفًا.
- القول في ناصب المستثنى بعد (إلا).
- حكم تقديم خبر (ليس) عليها.

حكم تقديم التمييز إذا كان العامل فعلًا متصرفًا[1]:

عرض ابن بابشاذ آراء النحاة في تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلًا متصرفًا، واختار رأي سيبويه الذي لم يُجزْ تقديمَ التمييزِ على عامله، فلا يجوز عنده (عرقًا تصبّب زيدٌ)

ووصف ابن بابشاذ رأي سيبويه بأنه (هو الصحيح)، وعلل لصحة رأي سيبويه بأن التمييز فاعل في المعنى والفاعل لا يتقدم على فعله، ثم ذكر ابن بابشاذ رأي المبرد الذي أجاز تقديم التمييز على عامله المتصرف وذكر دليله الذي استشهد به، لكنه ردّه ولم يعوّل عليه، واختار مذهب سيبويه وتمسك به قال: (فاعرف مذهب سيبويه وتمسك به فإن المعتمد عليه)[2]

وقد أجمع النحاة على منع تقديم التمييز على عامله إن كان غير متصرف سواء كان فعلًا نحو: (ما أحسن زيدًا رجلًا)، أو غيره نحو: (عندي عشرون درهمًا). أمَّا إن كان العامل متصرفًا فالمسألة فيها خلاف:

ذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين إلى عدم جواز تقديم التمييز

---

(١) - ينظر في هذه المسألة: المقتضب ٣/ ٣٧، والأصول ١/ ٢٢٤، والإنصاف ٢/ ٦٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤١، والهمع ٢/ ٣٤٣ وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ٢٩٩.

(٢) - شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١٧.

على عامله المتصرف فلا يجوز في نحو: (طاب زيدٌ نفسًا) أن يُقال: (نفسًا طاب زيدٌ).

وعلتهم[١] في امتناع ذلك: أن التمييز المنصوب في هذه الأفعال فاعل في الحقيقة، فالأصل: طاب نفسُ زيدٍ، فالفاعل (النفس) في المعنى، ولكنه نقل عنه فلما كان فاعلًا في المعنى، وكان الفاعل في الأصل لا يجوز تقديمه؛ لأنه لو قدم خرج عن كونه فاعلًا فلا يجوز في نحو (نجحتْ هندٌ) أن يقال: (هندٌ نجحتْ)، كذلك لا يجوز أن يقدم هذا إذا كان فاعلًا في الأصل، وقد أوهن بجعله كبعض الفضلات، فلو قدم لازداد إلى وهنه وهنًا فمنع ذلك لأنه إجحاف[٢]

فإن قيل: فلماذا جاز تقديم الحال المنصوبة في نحو: (راكبًا جاء زيدٌ) والمنصوب هنا هو المرفوع في المعنى، فما الفرق بينه وبين التمييز الذي يُمتنع تقديمه على عامله المتصرف؟

قيل: الفرق بينهما هو أننا إذا قلنا: جاء زيدٌ راكبًا، فقد استوفى الفعل فاعله لفظًا ومعنى، وبقي المنصوب فضلة، فجاز تقديمه. أما إذا قلنا: طاب زيد نفسًا، فلم يكن (زيد) هو الفاعل في المعنى، بل الفاعل في المعنى هو (النفس) فلم تكن (النفس) بمنزلة المفعول من هذا الوجه، فقد استوفى الفعل فاعله لفظًا فقط لا معنى، فلذلك لم يجز تقديم المنصوب

(١) - ينظر: علل النحو ١/ ٣٩٣، والخصائص ٢/ ٣٨٦، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٠٠، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٩٣.

(٢) - ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩ بتصرف.

كما لم يجز تقديم الفاعل المرفوع[١]، وقد رُدَّ هذا الاحتجاج بوجوه.[٢]

وذهب الكسائي والمازني والمبرد ومن أخذ بمذهبهم من البصريين وبعض الكوفيين إلى جواز التقديم على العامل إذا كان فعلاً متصرفًا، واحتجوا بورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح كقوله:

أتهجُرُ ليلَى بالفراقِ حبيبَها ... وما كان نفسًا بالفراقِ تَطيبُ[٣]

فـ (نفسًا) منصوب على التمييز، وقد تقدم على عامله وهو (تطيب) فدل على جوازه. وكقول الآخر:

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ في إِبعَادِيَ الأَمَلَا ... وما ارْعَوَيْتُ وشَيبًا رَأْسِي اشْتَعَلَا[٤]

وغيرها مما ورد من شواهد على ذلك[٥]، وأيضًا قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة، فالعامل فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة، فقد جاز في نحو: (ضرب زيدٌ عمرًا) أن يتقدم معموله عليه فيقال:

---

(١) - الإنصاف ٢/ ٦٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٢.

(٢) - شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩.

(٣) - البيت من الطويل وهو للمخبل السعدي في ديوانه ص ٢٩٠، والخصائص ٢/ ٣٨٦، وللمخبل السعدي أو لأعشى همدان، أو لقيس بن الملوح في المقاصد النحوية ٣/ ١١٨٧، وبلا نسبة في علل النحو ١/ ٣٩٣، واللباب للعكبري١/ ٣٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٩١، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٣٩١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ٢٩٩.

(٤) - البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩، والتذييل والتكميل ٩/ ٢٦٦، والمساعد ٢/ ٦٦، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٣٩١، والمقاصد ٣/ ١١٨٦، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ٣٠٠.

(٥) - ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٣٩١.

(عمرًا ضرب زيدٌ)[١]

وقد تكلف المانعون في تأويل ما احتج به المجيزون فقالوا في البيت:

..... وما كان نفسًا بالفراق تطيب

إن الرواية الصحيحة: *وما كان نفسي بالفراق تطيب*

وذلك لا حجة فيه لأنه يصير اسم (كان) وقالوا: لإنْ صحتِ الروايةُ التي احتج بها الكسائي ومن تبعه، فيكون نصْب (نفسًا) بفعل مضمر لا على التمييز كأنه قال: أعني نفسًا أو أنه ضرورة، فكما أن جميع ما يرد من الضرائر لا يكون حجة على ما يستعمل في فصيح الكلام فكذلك هنا[٢]

ومن هنا ردّ ابن بابشاذ البيت وقال إنه لا دليل فيه، لأن في الشعر تأويلًا لا يحتمل في غيره، وانتصر لمذهب سيبويه وغيره ممن منعوا تقديم التمييز على عاملها المتصرف لعدم السماع على زعمهم.

لكنا نقول: إنه جاء منه جملة في كلام العرب[٣] تبني القواعد الكلية على مثلها، ولم ينقل عن العرب أنها تمنع ذلك فوجب القول بالجواز والحق أحق أن يتبع.

---

(١) - الإنصاف ٢/ ٦٨٣.

(٢) - علل النحو ١/ ٣٩٣، والإنصاف ٢/ ٦٨٤، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٠٠

(٣) - كقول بعض الطائيين:

إذا المرء عينا قرّ بالأهل مثريا .....ولم يعن بالإحسان كان مذمّما

وكقول الآخر: وَلَسْتُ إذَا ذرْعًا أَضِيقُ بضارعٍ..... ولا يائسٍ عندَ التعَسُّر من يُسْرِ

ومثله: أَنَفْسًا تَطِيْبُ بِنَيْلِ الْمُنَى... ....وَدَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا

إلى غير ذلك، ينظر: تمهيد القواعد ٥/ ٢٣٩١.

وفي التذييل: "وحجة من منع ذلك إنما هو عدم السماع على زعمه، وقد بينا كثرة ذلك، وأقيسته مدخولة منقوضة كلها، معارضة للنصوص الواردة في كلام العرب فلا التفات إليها" [1].

(١) - التذييل والتكميل ٩/ ٢٦٦.

القول في ناصب المستثنى بعد (إلا):

اختلف النحاة في الناصب للمستثنى في الكلام الموجب في نحو قولهم: نجح الطلابُ إلا زيدًا، وذكر ابن بابشاذ في هذه المسألة مذهبين فقط: مذهب سيبويه، ثم ذكر بعده مذهب أبي العباسي المبرد ودليله، ثم ردّه بقوله: (هذا غير صحيح)، والظاهر من كلام ابن بابشاذ أنه اختار مذهب سيبويه[١]. والمتأمل في كتب النحو يجد أنّ في ناصب المستثنى أقوالاً كثيرة منها[٢]:

- أن الناصب أو العامل في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسط (إلاّ)؛ وذلك لأن الفعل وإن كان لازمًا في الأصل، إلا أنه لما دخلت عليه (إلا) قوّته، كما يُقَوَّى بحرف الجرِّ في نحو: مررتُ بهندٍ[٣]، وهذا رأي سيبويه، وقد نسبوا لسيبويه رأيًا آخر في هذه المسألة: وهو أن ناصب المستثنى (إلا) واختاره ابن مالك، قال: وهو مذهب سيبويه --- -- وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على كثير من شرّاح كتابه[٤]

وذهب المبرد إلى أنَّ الناصب للمستثنى معنى (إلا)، ومعنى (إلا) (أستثني) فكأنه قال: نجح الطلابُ أستثني زيدًا، هذا رأي المبرد وبعض الكوفيين وحجتهم:

- أن (إلا) قامت مقام (أستثني)، فلو قلت: أستثني زيدًا، لوجب أن تنصب، فكذلك مع ما قام مقامه، وقالوا: الذي يدل على أن الفعل المتقدم ليس هو العامل قولهم: (القومُ

---

(١) - ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٢٢.

(٢) - ينظر في هذه المسألة: الإنصاف ١/ ٢١٢، والتبيين عن مذاهب النحويين ١/ ٤٠١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٦، والتذييل والتكميل ٨/ ١٨٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٦، والجنى الداني ١/ ٥١٧، وتصريح الشيخ خالد ١/ ٥٣٧.

(٣)ينظر: الإنصاف ٢/ ٢١٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٦.

(٤) - شرح التسهيل ٢/ ٢٧١.

إخوانك إلا زيدًا) فكيف ينصبون (زيدًا) وليس ههنا فعل[١].

ووصف ابن بابشاذ ما ذهب إليه المبرد وبعض الكوفيين بأنه (غير صحيح)[٢] لأن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف، ومعاني الحروف لا تعمل شيئًا في المفعول به، فحروف النفي مثلًا لا يعمل ما فيها من معنى (أنفي) فلو قلت: (ما زيدًا قائمًا) على معنى: نفيت زيدًا قائمًا، لكان فاسدًا، قال ابن بابشاذ: "فالقول بما قال أبو العباس يؤدي إلى خرق عظيم لا رقع له" [٣]

وقولهم: الذي يدل على أن الفعل المتقدم ليس هو الناصب قولهم: (القوم إخوانك إلا زيدًا) بنصب (زيدًا) من غير أن يكون هنا فعل ناصب، فالجواب عن هذا بأن الناصب له ما في (إخوانك) من معنى الفعل؛ لأن التقدير فيه: القوم يُصادقونك إلا زيدًا، فـ (إلا) قوّت الفعل المقدّر، وأوصلته إلى (زيد) فنصبه[٤].

وذهب الفراء ومن تبعه من الكوفيين إلى أن (إلاَّ) مركبة من (إنّ) و (لا) ثم خففت (إنّ) وأدغمت في اللام، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بـ (إنّ)[٥]. وما ذهب إليه الفراء مجرد دعوى بلا دليل، ولو كان ما ذهب إليه صحيحًا، لوجب ألا تعمل؛ لأن (إنَّ) إذا خففت بطل عملها[٦].

---

(١) - الإنصاف ١/ ٢١٢ بتصرف.

(٢) - شرح المقدمة المحسبة ٢/ . ٣٢٢.

(٣) - السابق .

(٤))(الإنصاف ١/ ٢١٤.

(٥) - ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٦، والجنى الداني ١/ ٥١٧، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٥٣٧.

(٦) - الإنصاف ١/ ٢١٤.

وحُكِيَ عن الكسائي أنه قال: الناصب أن مقدرة بعد (إلاَّ) والتقدير: قام القومُ إلا أن زيدًا لم يقم، وحُكِيَ عنه أيضًا أنه قال: إنما نصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول كالتمييز، وهذا قريب من قول سيبويه والبصريين؛ لأنه لا عامل هنا يوجب النصب إلا الفعل المتقدم.

وقوله: إنما نُصب المستثنى لأنه تأويله: (إلا أن زيدًا لم يَقُم)، قد ردّه الفراء بأن قال: إذا كان الموجب للنصب أنه لم يفعل لَبَطَلَ بقولهم: (قام زيدٌ لا عمروٌ) فإن (عمرًا) لم (يفعل) القيام، ولم ينصب، فلا يكون كونه لم يفعل عاملًا للنصب.(١)

(١) ينظر: الإنصاف ١/ ٢١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٦، والتذييل والتكميل ٨/ ١٨٩.

حكم تقديم خبر (ليس) عليها[١]:

منع ابن بابشاذ تقديم خبر (ليس) عليها[٢] وهو بهذا -على غير عادته- ينتصر لمذهب الكوفيين، ويخالف رأي البصريين الذين أجازوا تقديم خبر (ليس) عليها. لقد ذكر ابن بابشاذ رأي البصريين ولم ينسبه لهم، ولم يرجّحْه، ووصفه بأنه ضعيفٌ، والمعروف عنه أنه متحمس لآراء البصريين شديد التعصب لمذهبهم.

أمّا في هذه المسألة فنراه يوافق الكوفيين في منع تقديم خبر (ليس) عليها فلا يجوز عندهم: (قائمًا ليس زيدٌ)، وهذا الرأي ذهب إليه المبرد والمتأخرون من البصريين واختاره ابن مالك قال: "ومنع سبق خبر ليس اصطفى" [٣]

وحجتهم: أنّ (ليس) فعل غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في عمله، وغلبوا عليها جانب الحرفية فأجروها مجرى (ما)، فكما أن (ما) لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها، فكذلك (ليس).

وقد حكى سيبويه في كتابه أن بعضهم يجعل (ليس) بمنزلة (ما) فلا يعملون (ليس) في شيء وتكون كحرف من حروف النفي، فيقولون: ليس زيدٌ منطلقٌ، وذلك في اللغة التي لا يعملون فيها (ما)[٤]. وعليه حمل سيبويه قولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ)[٥].

---

(١) - ينظر في هذه المسألة: الإنصاف ١/ ١٣١، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٦٩، وشرح التسهيل ١/ ٣٥١، والتذييل والتكميل ٤/ ١٧٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٧٨، والتصريح بمضمون التوضيح١/ ٢٤٥، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٣٤٥.

(٢) - شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٥٥.

(٣) - شرح التسهيل ١/ ٣٥١.

(٤) - الإنصاف ١/ ١٣١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٦٩.

(٥) - الكتاب ١/ ١٤٧.

أما البصريون، فقالوا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها كما يجوز تقديم خبر (كان) عليها.

قيل: إن الذين أجازوا تقديم خبر (ليس) عليها هم المتقدمون من البصريين والفراء، وتبعهم ابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور، وهم من المتأخرين الذين يؤيدون مذهب أهل البصرة غالبًا(١).

واختلف في ذلك على سيبويه، فبعضهم نسب إليه الجواز وبعضهم قال: ليس في كلامه ما يدلّ على ذلك(٢).

والذين أجازوا تقديم الخبر استدلوا بقوله تعالى: {ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم}(٣) ووجه الدليل: أنه قدم معمول الخبر عليها فـ (يوم) معمول لـ (مصروفًا) الذي هو الخبر، وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل(٤). وأُجيب عن الآية بأجوبة منها:

- أن المعمول ظرف، والظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها.
- أو بأنّ (يوم) معمول لمحذوف تقديره: يعرفون يوم يأتيهم.
- أو بأن (يوم) في محل رفع مبتدأ، وبُني على الفتح لإضافته إلى جملة (يأتيهم) و (ليس مصروفًا) خبره(٥).

والدليل الثاني للبصريين: هو أن الأصل في العمل للأفعال، و (ليس) فعل بدليل اتصال

---

(١) - حاشية الإنصاف ١/ ١٣١، وينظر: التذييل والتكميل ٤/ ١٧٩، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٧٨، وتصريح الشيخ خالد ١/ ٢٤٥.

(٢) - التذييل والتكميل ٤/ ١٧٩.

(٣) من الآية (٨) من سورة هود..

(٤) - الإنصاف ١/ ١٣١، واللباب للعكبري ١/ ١٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٧٠.

(٥) - التذييل والتكميل ٤/ ١٨١، وشرح ابن عقيل١/ ٢٧٨، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٢٤٥.

الضـــمائر وتاء التأنيث بها، وهي تعمل في الأســـماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضـــمرة كالأفعال المتصـــرفة فجاز تقديم معمولها عليها. ورُدّ هذا بأن تقديم المعمول على الفعل يوجب تصرّف الفعل، و(ليس) فعل غير متصرف[١].

وقالوا: لا يجوز قياس (ليس) على (ما) في امتناع تقديم الخبر عليها؛ لأن (ما) لا يجوز تقديم خبرها على اســـمها، فلا يقال: ما قائمًا زيدٌ، بخلاف (ليس) فيجوز فيها تقديم الخبر على الاســـم فيقال: ليس قائمًا زيدٌ، لذا جاز عندهم أن تخالفها أيضًـــا في جواز تقديم الخبر عليها[٢].

ورُدّ هذا الاســـتدلال بأن (ليس) في معنى (ما)، فكلٌّ واحد منهما لنفي الحال كالآخر، فأخذت شبهًا من (ما) في منع تقديم خبرها عليها كما مُنع تقديم خبر (ما) على اسمها. ولما كانت (ليس) تشـــبه (كان) لأنها فعل مثلها، أخذت شـــبهًا منها في جواز تقديم خبرها على اسمها، فليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساويًا للمقيس عليه في جميع أحكامه[٣].

وبعد فيبدو أن المذهب الكوفي قد انتصـــر في هذه المســـألة؛ فلم يرد من لســـان العرب شـــيء يجيز تقدم خبر (ليس) عليها، وإنما ورد من لســـانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها[٤].

---

(١) – الإنصاف ١/ ١٣٢.

(٢) – السابق.

(٣) – الإنصاف ١/ ١٣٣.

(٤) – شرح ابن عقيل ١/ ٢٧٨.

المطلب الثاني

- توسط (ظن) وأخواتها بين معموليها.
- حكم الاقتصار على المفعول الأول في باب (أعلم- وأرى)
- (كلا- وكلتا) مفردان أم مثنيان؟

توسط (ظننت) وأخواتها بين معموليها[١]

إذا توسطت (ظننت) وأخواتها بين المفعولين جاز الإعمال والإلغاء، واختار ابن بابشاذ الإعمال، أي نصب المفعولين، قال: "فإن توسطت هذه الأفعال كلها بين هذين الاسمين كنت مخيرًا بين نصبهما ورفعهما، ونصبهما أجود" [٢]

و(ظننت) وأخواتها وهي: "حسبت وخلت وزعمت ورأيت وعلمت ووجدت" لها ثلاثة أحوال: أن تتقدم على المبتدأ والخبر، أو تتوسط بينهما، أو تتأخر عنهما.

فإن تقدمت فلابد من إعمالها، أي إذا وقعت قبل المفعولين، نصبت المبتدأ والخبر مفعولين نحو: ظننت زيدًا عالمًا، وعلمت محمدًا ناجحًا.

وإن توسطت أو تأخرت، جاز إعمالها وإلغاؤها. والإلغاء هو ترك العمل لفظًا ومعنى لا لمانع. وإلغاؤها متوسطة كقولهم: (زيدٌ ظَننتُ عالمٌ) رجع الكلام إلى المبتدأ والخبر، وضعفت بالتوسط فليس ل(ظننت) عمل في (زيد عالم) لا في

---

(١) - ينظر في هذه المسألة: البديع في علم العربية ١/ ٤٥١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٣٠، والتذييل والتكميل ٦/ ٦٣، وأوضح المسالك٢/ ٥٠، وشرح ابن عقيل ٢/ ٤٥، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي٢/ ٤٦٤، وهمع الهوامع ١/ ٥٥٢، ودليل الطالبين لكلام النحويين ١/ ٤٤، ومعاني النحو ٢/ ٣٢، وضياء السالك ١/ ٣٧٥، وفتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية١/ ٣٩٧.

(٢) - شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٥٧.

المعنى ولا في اللفظ، ويكون (زيد)مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، و(ظننت)فعل وفاعل، والجملة معترضة لا محل لها من الإعراب. و (عالم) خبر مرفوع بالضمة الظاهرة وقيل: إنما ألغي لأنه جعل في تأويل الظرف كأنه قال: زيدٌ في ظني عالمٌ[1]، وقال الشاعر:

أَبِالأراجيزِ يا ابنَ اللؤْم توعدُني وفِي الأراجيز خِلتُ اللومُ و الخَوَرُ[2]

حيث ألغيت (خلت) لتوسطها، وقدم الخبر وهو الجار والمجرور (في الأراجيز)، و(اللؤم) مبتدأ مؤخر.

ويجوز الإعمال إذا توسطت، أي نصب مفعولي (ظن) بها نحو: زيدًا ظننت عالمًا، فـ (زيدًا) مفعول أول قدم على عامله، و(ظننت) فعل وفاعل، و (قائمًا) مفعول ثان.

وجمهور النحاة على استواء الوجهين: الإعمال والإلغاء بدون ترجيح.

وذهب بعضهم إلى أن الإعمال أرجح إذا توسطت هذه الأفعال بين معموليها، وهو ما اختاره ابن بابشاذ ووصفه بأنه (الأجود) وعلل لذلك لقرب الفعل من رتبته[3]، فالفعل في حكم الأفعال المؤثرة نحو: أبصرت، وأعطيت، وضربت. ومالَ ابن هشام في أوضح المسالك إلى الإعمال[4].

---

(١) – شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٣٠.

(٢) – البيت من البسيط، وهو لجرير في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٦٩، وللَّعين المنقري في الكتاب ١/ ١١٩، والمقاصد النحوية ٢/ ٨٥٩، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٦٩، وبلا نسبة في الأصول ١/ ١٨٣، وشرح التسهيل ٢/ ٨٥، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٠٧، وهمع الهوامع ١/ ٥٥٢.

(٣) – شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٥٧.

(٤) – أوضح المسالك٢/ ٥٠.

والظاهر أن الإعمال هو الأرجح لثلاثة أسباب: الأول: أن الإعمال هو الأصل، وحمل الشيء على أصله أولى من حمله على خلافه وهو الإهمال. الثاني: عند الإعمال نكون قد أعملنا عاملاً لفظيًّا وهو (ظن) وهو فعل، وعند الإهمال نكون قد قدمنا العامل المعنوي وهو الابتداء، ومعلوم أن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي[١]. فلذلك ترجح الإعمال إذا توسطت هذه الأفعال بين معموليها. والسبب الثالث الذي ذكره ابن بابشاذ: هو قرب الفعل من رتبته، لذا كان نصبهما أجود[٢].

وقال قوم: "إن بنيت كلامك في (ظننت) على الشك، فالإعمال لا غير، وإن بنيته على اليقين فالإلغاء لا غير" [٣]

وكلما تباعد الفعل عن الصدر، ضعف عمله، فقولك: محمدًا ظننت فاهمًا، أقوى من قولك: محمدًا فاهمًا ظننت، ومحمدًا فاهمًا ظننت أقوى من: محمدًا فاهمًا اليوم ظننت، كلما طال الكلام ضعف الإعمال مع التأخر[٤].

(١) - فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية١/ ٣٩٧.

(٢) - شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٥٧.

(٣) - البديع في علم العربية ١/ ٤٥١.

(٤) - شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٣٠ بتصرف يسير.

حكم الاقتصار على المفعول الأول في باب (أعلم وأرى):

ذكر ابن بابشاذ خلاف النحاة في حكم الاقتصار على المفعول الأول وحذف المفعولين الثاني والثالث مع (أعلم)، ولم ينسب أي رأي لصاحبه، فابتدأ المسألة بذكر الرأي المخالف لرأيه والذي يجيز الاقتصار على المفعول الأول، ولم ينسبه، ثم ذكر الرأي الثاني الذي لا يجيز الاقتصار على المفعول الأول ويوجب الإتيان بالمفعولين الباقيين معه، واختار هذا الرأي ورجّحه ووصفه بأنه (المذهب الصحيح) وهذا هو مذهب سيبويه ومَن تبعه في عدم جواز الاقتصار على المفعول الأول، أي أن ابن بابشاذ اختار مذهب سيبويه وإن لم ينسبه له، ثم بيّن الدليل على صحته، وعلل لذلك بأن الفائدة متعلقة بالجملة الثانية، فلذلك كان الأجود الإتيان بالمفعولات الثلاثة، قال وعليه قولهم: (أعلم اللهُ النبيَّ الصلاةَ خمسًا) فـ (أعلم) يقتضي معلمًا ومعلمًا وشيئًا أعلم[1].

وأقول بعون الله وتوفيقه: الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل هي (أعلم وأرى)، المنقولان من (علم ورأى) بمعناهما المتعديين تقول: أعلمت هنداً فاطمةَ ناجحةً، وكذلك (أرى)، وهذان الفعلان مجمع على تعديتهما إلى ثلاثة مفاعيل، وزاد سيبويه (نبّأ) و(أنبأ)[2].

واختلفوا في جواز الاقتصار على المفعول الأول في هذه الأفعال[3].

---

(١) - شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٦٤.

(٢) - الارتشاف ٤/ ٢١٣٥.

(٣) - ينظر: الكتاب ١/ ٤١، ونتائج الفكر ١/ ٢٧٠، واللباب للعكبري ١/ ٢٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٠٢، والارتشاف ٤/ ٢١٣٥، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٨٨، وتمهيد القواعد ٣/ ١٥٥٤.

فذهب الأكثرون إلى جواز الاقتصار على ذكر المفعول الأول وحذف الثاني والثالث، فيقال: أعلمت هنداً، ولا تذكر مَن أعلمت به؛ لأن الفائدة لا تنعدم في الاستغناء عن الأول ولا في الاقتصار عليه إذ يراد الإخبار بمجرد العلم به أو بمجرد إعلام الشخص المذكور.

وقد علّل العكبري في اللباب[١] جواز الاقتصار على المفعول الأول بأنه فاعل في المعنى فجاز الاقتصار عليه كما جاز الاقتصار عليه في باب (ظننت)، وأن (زيدًا) في قولهم: (أعلمت زيداً) ليس بمبتدأ، وإنما هو مفعول الإعلام.

وذكر سيبويه أنه لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول[٢]وحمل أكثر النحاة المنع عند سيبويه على القبح لا على عدم الجواز [٣]وتأول أصحابه قوله فقالوا: قوله: (لا يجوز) أي لا يحسن[٤]؛ لأن المفعول الأول هو الفاعل في المعنى والفاعل يجوز الاقتصار عليه فتقول: علم محمد.

وقد حمل صاحب (نتائج الفكر) كلام سيبويه على الظاهر قال: لأنك لا تريد بقولك: (أعلمت زيدًا) أي: جعلته عالمًا على الإطلاق، وهذا محال، إنما تريد: أعلمته بهذا الحديث، فلابد إذًا من ذكر الحديث الذي أعلمته به. [٥]

لكن المتأمل في كلام سيبويه يرى أنه لا يجيز الاقتصار على المفعول الأول

---

(١) – اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٥٩.

(٢) – الكتاب ١/ ٤١.

(٣) – وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٠٢.

(٤) – نتائج الفكر ١/ ٢٧٠.

(٥) – السابق.

ولا على الثاني ولا على الثالث فكلامه واضح في هذه المسألة قال رحمه الله: (... ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة؛ لأن المفعول هاهنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى)[1]، ورأيُ سيبويه هو الذي اختاره ابن بابشاذ ورجَّحه وعلّل له.

(١) - الكتاب ١/ ٤١.

(كلاوكلتا) مفردان أم مثنيان[١] ؟

(كلا وكلتا) لفظان مفردان يدلّان على التثنية: هذا هو مذهب البصريين الذي اختاره ابن بابشاذ وقال إنه مذهب سيبويه والمحققين[٢]، يقصد بالمحققين: البصريين، وقد ساق الأدلة التي تؤكد صحة ما ذهبوا إليه، فمما يدل على أنهما مفردان يدلان على التثنية: ردّ الضمير إليهما مفردًا حملًا على اللفظ، كما تقول: كلا أخويك مقبلٌ، قال الله تعالى: {كِلْتا الجَنَّتَيْنِ ءاتَتْ أُكُلَهَا}[٣] فقال: (ءاتت) بالإفراد حملًا على اللفظ، ولو كان مثنى لفظًا ومعنى لقال: (آتتا) كما يقال: نجحا، وقال الشاعر: يقال:

كِلَا يَوْمَيْ أُمَامَةَ يومُ صَدٍّ وإن لم نَأْتِهَا إلا لِمَامَا [٤]

فقال: (يوم) بالإفراد، ولو كانت التثنية حقيقية في اللفظ والمعنى لوجب أن يقول:(يوما صد) ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال: الطالبان قائم.

وقد ذكرت كتب النحو شواهد كثيرة جاء فيها الإخبار عن (كلا وكلتا) بالمفرد مما يدل على صحة مذهب البصريين. كذا استدلوا برد الضمير إليها مثنى حملاً على المعنى، حُكِيَ عن بعض العرب أنه قال (كلاها قائمان وكلتاها

---

(١) – ينظر في هذه المسألة: علل النحو ١/ ٣٨٩، والإنصاف ٢/ ٣٥٩، ونتائج الفكر ١/ ٢٢٠، واللباب للعكبري ١/ ٣٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٥٧، واللمحة في شرح الملحة١/ ٧١٤، والتذييل والتكميل١/ ٢٥٥، وتوضيح المقاصد والمسالك١/ ٣٢٧، وهمع الهوامع١/ ١٥٢.

(٢) – شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٠١.

(٣) من الآية (٣٣) من سورة الكهف.

(٤) – البيت من الوافر، وهو الجرير في ديوانه ص ٧٧٨، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٩١، وبلا نسبة في الإنصاف ٢ / ٣٦٣، ونتائج الفكر ١/ ٢٢١، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٥٨.

لقيتهما)[١]، وقال الشاعر:

كلاهما حين جَدَّ الجَرْيُ بينهما قد أَقْلَعَا، وكلا أَنْفَيهمَا رَابى [٢]

فقال: (أقلعا) حملًا على المعنى، و (رابى) حملًا على اللفظ. ونظير (كلا وكلتا) في الحمل على اللفظ تارة، وفي الحمل على المعنى تارة أخرى: (كل وَمن) قال تعالى: {وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيامَةِ فَرْداً}[٣] (آتي) بالإفراد حملاً على اللفظ، وقال: {وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ}[٤] (آتوه) بالجمع حملًا على المعنى، وقال تعالى: {وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إليكَ}[٥]، وقال: {وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ}[٦] أعاد الضمير على اللفظ مرة بالإفراد، وأعاده مرة أخرى على المعنى بالجمع، فكذلك (كلا وكلتا) لفظان مفردان ومعناهما التثنية، فيجوز فيهما كذلك حمل الخبر على اللفظ فيفرد، أو يحمل على المعنى فيثنى[٧].

والذي يدلّ أيضًا على أنهما مفردان: أنهما بالألف في الأحوال الثلاث إذا

---

(١) – الإنصاف ٢/ . ٣٦٥.

(٢) – البيت من البسيط، وهو للفرزدق في الخصائص٣/ ٣١٧، والمقاصد النحوية ١/ ٢٠٦، وتصريح الشيخ خالد ١/ ٧٠٩، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٤/ ٢٦٠، وبلا نسبة في الإنصاف ٢ / ٣٦٥، وهمع الهوامع ١/ ١٥٣، وجامع الدروس العربية للغلاييني٢/ ٢٢٨.

(٣) (من الآية (٩٥) من سورة مريم.

(٤) من الآية (٨٧) من سورة النمل.

(٥) من الآية (١٦) من سورة محمد.

(٦) من الآية (٤٢) من سورة يونس.

(٧) – ينظر: شرح المفصل لابن يعيش١/ ١٥٧.

أضيفا إلى الظاهر[١] فيقال: جاء كلا الرجلين وكلتا المرأتين، ورأيت كلا الطالبين وكلتا الطالبتين، ومررت بكلا الطالبين وكلتا الطالبتين) وليس المثنى كذلك، إذ لو كانت للتثنية، لقلبت الألف ياء في حالتي النصب والجر، فلما لم تقلب دلّ على أنها ليست للتثنية.

وممّا يدل على إفرادهما أيضًا: إضافتها إلى المثنى، فيقال: (جاءني كلا أخويك، وكلا الرجلين، ومررت بهما كليهما) فلو كانا مثنيين، لكانا من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه وهذا غير جائز، فلا يقال: مررت بهما اثنيهما، كما تقول: (مررت بهما كليهما)[٢]

والكوفيون على أن (كلا وكلتا) فيهما تثنية لفظية ومعنوية، فهما مثنيان والألف فيهما للتثنية، وابن بابشاذ ذكر رأي الكوفيين دون أن يسنده إليهم، ولم يذكر أدلتهم بل اكتفى بقوله: (وليسا بمثنيين)[٣]. واستدل الكوفيون بالسماع والقياس، فأما السماع، فقول الشاعر:

في كِلْتَ رجليها سُلَامَى وَاحِدَهْ كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَهْ [٤]

فأفرد قوله "كِلْتَ" في هذا البيت فدلَّ على أن "كِلْتَا" تثنية. وأما القياس [٥]: فقالوا الدليل على أن: الألف فيهما للتثنية أنها تقلب ياء في حالتي النصب والجر إذا أضيفتا إلى مضمر في نحو قولهم: (رأيت الطالبين كليها والطالبتين كلتيها،

(١) - ينظر اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٣٩٨.

(٢) - الإنصاف ٢ / ٣٦٦.

(٣) (شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤٠١.

(٤) - البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في علل النحو١/ ٣٨٩، والإنصاف ٢ / ٣٥٩، واللباب للعكبري ١/ ٣٩٩، والمقاصد النحوية ١/ ٢٠٨، وهمع الهوامع ١/ ١٥٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ١١٥.

(٥) - ينظر: النصاف٢/ ٣٦١، واللباب للعكبري ١ / ٣٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٥٧.

ومررت بالطالبين كليهما وبالطالبتين كلتيهما)

وأجيب عن البيت بأنه لا يعرف قائله، أو بأنه محمول على الضرورة، وما يكون ضرورة لا يحتج به[1]، فقد جاز حذف شطر الكلمة في الضرورة، قال الشاعر:

* قواطنًا مكة من وُرْقِ الحَمِي*[2]

أراد: الحمام، وهذا لا يقاس عليه ولا يثبت به أصل.

والصواب في هذه المسألة هو ما ذهب إليه البصريون، ورجّحه ابن بابشاذ لكثرة رجوع الضمير إليهما بلفظ الإفراد، ولغير ذلك من الحجج التي احتج بها البصريون. واحتجاج الكوفيين بأن الألف تنقلب ياء في حالتي النصب والجر إذا أضيفتا إلى مضمر، مردود بأنهما لزمتا الإضافة وجرّ الاسم بعدهما فأشبهتا (لدى، وإلى، وعلى) في أنهم لا تقلب ألفهم ياء مع المظهر نحو: (لدى هند، وإلى فاطمة، وعلى أسماء) وتقلب مع المضمر نحو: (لديك، وإليك، وعليك) فكذلك (كلا وكلتا) تقلب ألفهما ياء مع المضمر، ولا تقلب مع المظهر[3].

---

(١) – علل النحو ا/ ٣٨٩، والإنصاف ٢/ ٣٦٧.

(٢) – الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤٥٣، والجمل ١/ ٢٣٢، والكتاب ١ / ٢٦، وكتاب الأفعال٢/ ١٠٦، واللباب ا/ ٤٠١، وشرح المفصل لابن يعيش٤/ ٩٥، والمقاصد النحوية ٣/ ١٤٣٣، وتصريح الشيخ خالد ٢ / ٢٦٥، وبلا نسبة في الأصول ٣/ ٤٥٨، والعدد في اللغة١/ ٣٧، والإنصاف ٢ / ٤٢٣، والارتشاف ٥ / ٢٢٤٣.

(٣) – الإنصاف ٢ / ٣٦٧ بتصرف، وينظر: اللباب للعكبري ١/ ٣٩٨.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

فبعد دراسة المسائل التي اختارها ابن بابشاذ ورجّحها في كتابه (شرح المقدمة المحسبة) توصلت بعون الله إلى نتائج أذكر منها ما يأتي:

- يُعَدّ ابنُ بابشاذ عالمًا بارزًا في مجال النحو العربي، استطاع أن يضمَن كتابه آراء المتقدمين، وقد برع في مناقشة المسائل النحوية بطريقة سهلة واضحة مع قدرته الفائقة في تأييد الرأي وقبوله بالأدلة، أو رفضه بالحجة والبرهان.
- بلغت اختيارات ابن بابشاذ التي تناولتُها بالشرح والتوضيح أربعة عشر ترجيحًا.
- وافق ابن بابشاذ البصريين في معظم المسائل التي ناقشها في كتابه، ففي المسائل التي اختارها ظهرت موافقته الصريحة للبصريين وتأييده لهم بصفة عامة، ولسيبويه بصفة خاصة، ولم يوافق الكوفيين إلا في مسألة واحدة.
- كان ابن بابشاذ أمينًا ودقيقًا في نسبة الآراء لأصحابها، وإن كان بعض الآراء لم ينسبها لقائلها، وهذا مما يؤخذ عليه.
- بنى ابن بابشاذ اختياراتِه على الأصول النحوية المعروفة للاحتجاج عند النحويين.
- كثرة الشواهد الشعرية والنثرية في كتابه تدل على أنه اعتمد على السماع أكثر من القياس.
- لم يغفل ابن بابشاذ القياس بل اعتمد عليه وجعله أصلًا في شرح مقدمته، وفي اختياراته ليبرهن على صحة ما يراه، وإن كان دائمًا يقدم السماع عليه، وفي مسألة ناصب المستثنى بعد (إلا) اعتمد على القياس وحده.

والحمد لله على التمام، والله هو الهادي إلى سواء السبيل.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

- أدوات الإعراب لظاهر شوكت البياتي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧م.

- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت.

- الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.

- أمالي ابن الحاجب، لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، تحقيق: د/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د/ محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الطلائع.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر.

- البديع في علم العربية، لابن الأثير، تحقيق: د/ فتحي أحمد علي الدين، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي، تحقيق، د/ عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ــ بيروت. الطبعة الأولى/ ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٦٨م.

- الدر الثمين في أسماء المصنفين لعلي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب، تاج الدين ابن السَّاعي (المتوفى: ٦٧٤ هـ) تحقيق وتعليق: أحمد شوقي بنبين - محمد سعيد حنشي دار الغرب الإسلامي، تونس الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية- لبنان / صيدا.

- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر. الطبعة الثانية ١٤١٧هـ -١٩٩٦م.

- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف. دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولى ٢٠٠٣ م.

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق: د/ عبد الرحمن العثيمين. دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م.

- التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق/ د. حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق.

- التعليقة على كتاب سيبويه، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي، تحقيق: د/ عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- توجيه اللمع، للعلامة أحمد بن الحسين الخباز، شرح كتاب اللمع لابن جني، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨م.

- جامع الدروس العربية، لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

- الجمل في النحو، لأبي الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

- الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م، طبعة: المكتبة التوفيقية تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد.

- حروف المعاني والصفات، لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة الرابعة.

- دليل الطالبين لكلام النحويين، لمرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية- الكويت١٤٣٠ هـ الطبعة الثامنة والعشرون ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

-ديوان الإسلام لشمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (المتوفى: ١١٦٧ هـ) تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

-ديوان جرير، تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط/ الثالثة، لات، مطبعة دار مصر.

-ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق سيد حنفي حسنين، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م.

- ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب وشرحه، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، لاط، لات.

- ديوان الفرزدق، دار صادر، لبيروت، لاط، لات، وطبعة الصاوي، ١٣٥٤.

- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، القاهرة، لاط، لات.

- سلم الوصول إلى طبقات الفحول لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة"" المتوفى (١٠٦٧ هـ) تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط. إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح. إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، ٢٠١٠.

- سير أعلام النبلاء لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ)، دار الحديث- القاهرة، طبعة: ١٤٢٧ هـ-٢٠٠٦م.

- شرح أبيات سيبويه، ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم. راجعه: طه عبد الرؤوف سعد. مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر ١٣٩٤ هـ.

- شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م، وطبعة المكتبة التوفيقية. تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد.

- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش، تحقيق: أ. د/ علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ.

- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، دار الكتب العلمية بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ٢٠٠٠م، وطبعة دار الفكر.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ-٢٠٠٤م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه. الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ١٩٨٠م.

- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣ هـ.

- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية ـــ بيروت، وطبعة جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي.

- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق: حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى٢٠٠٨م.

- شـرح المفصـل للزمخشـري، لابن يعيش، قدم له: د/ إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ- ٢٠٠١ م، وطبعة المكتبة التوفيقية تحقيق: أحمد السيد سيد حسن ـ إسماعيل عبد الجواد عبد الغني.

- شرح المفصل في صنعة الإعراب ـ الموسوم بالتخمير، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان دار الغرب الإسلامي. ط/ الأولى ١٩٩٠م.

- شـرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصـرف، للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسـي المالكي، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صـالح المكودي، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية بيروت ٢٠٠٥م.

- شـرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق/ محمد باسـل عيون السـود. دار الكتب العلمية ـــ بيروت ط/ الأولى ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م.

- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد عبد العزيز النجار. مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

- علل النحو لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١ هـ) تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م

- عمدة الكتاب، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسـماعيل بن يونس المرادي النحوي. تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي. دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م.

- فتح رب البرية في شـرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشـنقيطي) لأحمد بن عمر بن مساعد الحازمي. مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ٢٠١٠م.

- قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر لأبي محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة، الهِجراني الحضرمي الشافعي (٨٧٠ - ٩٤٧ هـ) عُني به: بو جمعة مكري / خالد زواري، دار المنهاج - جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م

- كتاب الأفعال، لسعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، أبو عثمان، ويعرف بابن الحداد، تحقيق: حسين محمد محمد شرف. مراجعة: محمد مهدي علام. مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة - جمهورية مصر العربية. ط: ١٩٧٥ م.

- الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة، تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام. المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٠م.

- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق: د/ عبد الإله النبهان. دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م.

- اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٤م.

- المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: خليل إبراهيم جفال. دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦م.

- مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق: محمد خير الحلواني. دار الشرق العربي- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢م.

- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د/ محمد كامل بركات. دار الفكر بدمشق ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م.

- معاني النحو لفاضل صالح السامرائي دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦ هـ) تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

- معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، لمحمد سالم محيسن، دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

- معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، الطبعة الثانية ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥م دار السلام، وتحقيق: د/ مازن المبارك، محمد علي حمد الله. دار الفكر – دمشق، الطبعة السادسة ١٩٨٥م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: د/ محمد إبراهيم البنا. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى الطبعة الأولى. ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.

- المقتضب، للمبرد، تحقيق: د/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ـ بيروت.

- المقفى الكبير لتقي الدين المقريزي (المتوفى: ٨٤٥ هـ = ١٤٤٠ م) تحقيق: محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢ هـ). دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٣٧٣ه.

- الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة «من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم » جمع وإعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيري، إياد بن عبد اللطيف القيسي، مصطفى بن قحطان الحبيب، بشير بن جواد القيسي، عماد بن محمد البغدادي، مجلة الحكمة، مانشستر – بريطانيا، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، تحقيق: عبد الكريم مجاهد. الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ ١٩٩٦م.

- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.

- همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي. الناشر: المكتبة التوفيقية.

-الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤ هـ) تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠م.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: إحسان عباس. دار صادر بيروت الأجزاء: ١، ٢، ٣، ٦، ١٩٠٠ م، والجزء: ٤، ١٩٧١م، والجزء: ٥، ٧، ١٩٩٤م.

فهـــرس الموضوعات

المقدمـــة ١٠٠٣
التمهيد ١٠٠٦
أولاً: التعريف بابن بابشاذ ◌: ١٠٠٦
ثانيا: كتاب (شرح المقدمة المحسبة): ١٠١٠
المبحث الأول ١٠١٤
المطلب الأول: ١٠١٤
(الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم) ◌ ١٠١٤
الضمير في (إياك) وأخواتها: ١٠١٦
ارتفاع الاسم بعد (إذا) ◌: ١٠١٩
علة بناء (الآن) ◌: ١٠٢٢
المطلب الثاني ١٠٢٥
(نعم وبئس) بين الفعلية والاسمية ◌ ١٠٢٥
(أَفْعَلَ) في التعجب هل هو اسم أم فعل؟ ◌ ١٠٣٠
(لن مفردة أم مركبة) ١٠٣٤
(مهما) وخلاف النحاة فيها ١٠٣٧
المبحث الثاني ١٠٤٠
المطلب الأول: ١٠٤٠
حكم تقديم التمييز إذا كان العامل فعلًا متصرفًا ◌: ١٠٤٠

القول في ناصب المستثنى بعد (إلا): ١٠٤٥
حكم تقديم خبر (ليس) عليها°:..... ١٠٤٨
المطلب الثاني..... ١٠٥١
توسط(ظننت) وأخواتها بين معموليها° ١٠٥١
حكم الاقتصار على المفعول الأول في باب (أعلم وأرى):..... ١٠٥٤
(كلا وكلتا) مفردان أم مثنيان° ؟..... ١٠٥٧
الخاتمـــة ١٠٦١
المصادر والمراجع ١٠٦٢
فهــرس الموضوعات ١٠٧١